موقف المجتهد محمد حسين النائيني من الثورة الدستورية في إيران ١٩٠٥ـ ١٩١١م

الاستاذ المساعد الدكتور
باسم حمزة عباس
جامعة البصرة - كلية تربية بنات

الملخص (التأكد من اللقب العلمي)

يتناول البحث موقف الشيخ والمرجع(محمد حسين النائيني) من الثورة الدستورية في إيران ابتداء من سنة ١٩٠٩-١٩١١م،تلك الثورة التي أحدثت تحولا واضحا في الحياة السياسية والاجتماعية خاصة عندما دعت إلى تقييد سلطات الشاه في وقت دخلت فيه إيران في صراع واضح بين التراث والحداثة كانت الثورة الدستورية واحدة من نتائج ذلك الصراع .

واجهت هذه الثورة ردود فعل عنيفة ليس في إيران حسب وإنما في النجف الأشرف عندما وقع جدل بشأنها أدى إلى انقسام صفوف المجتهدين بين رافض ومؤيد، تطور إلى بروز مدرستين متناقضتين بدت من خلالهما اتجاهات خطيرة قادت الأمة إلى الوقوف مع جانب ضد الجانب الآخر .

كان المرجع(النائيني)من المؤيدين للدستور،وكان أحد أبرز أعضاء هيئة العلماء المؤيدين للدستور داعيا إلى إلغاء الاستبداد الديني والسياسي، وقد حفزّت أفكاره علماء الدين الشيعة إلى الخوض في الحياة السياسية ومطالبة الدول الاستعمارية بالانسحاب من البلدان التي احتلتها .

فضلا عن ذلك استطاعت الثورة الدستورية بقيادة(النائيني)الانطلاق نحو التوفيق بين مبادئ الإسلام وبين ما كانت عليه المجتمعات الأوربية من تقدم في الميادين كافة مع تخلف البلاد الإسلامية، من خلال أسس دولة حديثة قائمة على أساس الربط بين

الحضارة والبرلمان،حيث قدم مبدأ الممارسة السياسية الدستورية من وجهة نظر إسلامية .

كما يعد كتابه(تنبيه الأمة وتنزيه الملة)أرقى مستوى في التنظير السياسي للثورة الدستورية الإيرانية(المشروطة) وهو كتاب في الفقه السياسي الإسلامي تضمن آراء جريئة تتعلق بحرية الصحافة والرأي العام وتعليم المرأة،ولذا فإن أفكاره التي وردت في الكتاب هي أفكار سياسية متناسقة يطرحها فقيه شيعي في مجال السياسة والحكم، ولاسيما عندما تحدّث عن اغتصاب السلطة من قبل الملوك وهو مخالف لمبادئ الإسلام، وأشار إلى الإرهاب وتطرق إلى الحكومة الإسلامية وعد الثورة الدستورية بديلا عن دولة الفقيه أو دولة المعصوم .

وعلى الرغم من ذلك أحدث الكتاب ضجة بين صفوف علماء الدين والمثقفين في داخل إيران وخارجها،وعليه فإن فكر(النائيني) متميز عما سواه في طبيعة الاتجاه الذي تبناه والموقف العملي الذي سار عليه تاركا جرعة علمية جديدة في مجال الحكم والسياسة وخاصة تلك المتعلقة بالدين .

Abstract

This paper deals with and Islamic guide Sheikh Muhammad Hussein Al-Naieny's attitude towards the Constitutionary revolution in Iran, which lasts from 1909-1911. This revolution caused a huge change in the political and social life, especially when it called for restricting the Shah's authorities in the time when Iran entered a conflict between tradition and modernity. The constitutional revolution was one of the consequences of that conflict. The revolution encountered violent reactions not only in Iran, but also in Al-Najaf Al-Ashraf. When a debate on the revolution started, it divided Al-Mujtahideen into two sects: opponents or supporters. This division led to the appearance of two contradictory schools. Therefore, dangerous trends guided. the nation to be on one side against the other.

The Islamic guide AL-Naieny supported the constitution; he was one of the major staff members of Al-ulama who supported the constitution. He called for canceling religion and political autocracy. His thoughts agitated Shi'et clergymen to enter the political life, asking the colonial countries to withdraw from the colonies.

The constitutionary revolution led by Al-Naieny started to reconcile between Islamic principles and the progressive European societies in all walks of life. At that time, the Islamic countries retreated. This was achieved through establishing the principles of a modern State, built on the connection between civilization and parliament. Al-Naieny introduced the principle of political constitutionary practice through an Islamic point of view.

His book "Tanbih al-Ummah wa Tanzih al-Milla" was considered the highest level of political speculation to the conditioned Persian constitutionary revolution. It was a book in Islamic political Fiqih. The book includes audacious opinions about the freedom of press, general opinion and women education. The ideas in the book presented by a Shi'et faqih, in the field of political and government, especially when he talked about power by the kings, were consistent. That was against Islamic principles. Al-Naieny referred to terrorism and the Islamic government. He also considered the constitutionary revolution as a substitute for Al-Fiqih or Al-Ma'som State.

Despite this, the book caused clamor between clergymen and educators inside and outside Persia. Therefore, al-Naieny's thoughts are distinguished from the others by the nature of the trend and the practical attitude he followed. He left a new scientific trend in the field of government and politics especially that related to religion.

المقدمــة :

يتناول البحث دراسة موقف الشيخ والمرجع(محمد حسين الغروي النائيني ١٢٧٦-١٣٥٥ه/١٨٥٩-١٩٣٦م من الثورة الدستورية في إيران، الذي تميز بمكانة علمية مرموقة، تاركا لنا آراءً ونظريات في الفكر الشيعي، عرفت فيما بعد بمدرسة (النائيني)،وقد تخرج من هذه المدرسة كثير من العلماء ومنهم على سبيل المثال لا الحصر:السيد(محسن الحكيم)والسيد(أبو القاسم الخوئي)وغيرهم .

لقد عمل(النائيني)على توجيه الحركة الدستورية من داخل إيران،وكان مساندا ومنظرا لها عندما وضع أسسها الفقهية من خلال كتابه((تنبيه الأمة وتنزيه الملة)) والذي يعد وثيقة عمل لتنفيذ مبادئها،وفضلا عن ذلك خاض نضالا سياسيا ضد الشاه (رضا بهلوي)عندما استطاع هو وثلاثة من العلماء التدخل لدى الشاه وإقناعه بإسقاط فكرة الجمهورية على أساس إن(أحمد شاه قاجار١٣٢٧-١٣٤٤ه/٠٩ ١٩- ١٩٢٥م) لا يمثل خطرا على إيران ومن ثم تكون فكرة الجمهورية لا معنى لها .

يحاول البحث طرح قضية الدستور من خلال الموقف السياسي وموقف العلماء ومن أبرزهم(النائيني) الثائر والمفكر الذي وقف بشدة وصلابة،وصمد أمام كل الدعوات المعارضة للدستور بوصفه منهجا وأسلوبا جديدا في الحكم والسلطة،لابد منه في ظل تطور العالم بشكل عام،والاتجاه إلى تقليص فجوة النظم المستبدة لاسيما وأن الدين الإسلامي يقف بالند من فكرة الاستبداد واستغلال السلطة والإنفراد بها.

كما يوضح البحث حيثيات الحركة الدستورية منذ قيامها وحتى انتهائها، وخاصة منطلقاتها الفكرية وتأثيراتها وانقسام المرجعية الشيعية حولها بين مؤيد ومعارض، ورغم كل الجدل الذي أحدثته فقد تركت لنا بصماتها الواضحة ليس في التاريخ الإيراني الحديث فحسب بل في تواريخ الدول المجاورة لإيران وأخص بالذكر منها على سبيل المثال النجف الأشرف في العراق،عندما برزت مدرسة فكرية متميزة قادها علماء الدين وأبرزهم الشيخ(النائيني)، الذي استطاع من خلال كتابه((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))وهو كتاب رائد في كشف طبيعة الاستبداد والمستبدين وأساليبهم واستغلالهم للدين في فرض الهيمنة على الأمة،وواجب الأخيرة في القضاء على السلطة المطلقة .

لقد اعتمد الباحث جملة من المصادر المتنوعة أغنت البحث،وإني إذ أضعه بين أيدي السادة والزملاء القراء والمقيمين أتمنى أن ينال رضاهم،والله ولي التوفيق .

تمهيد

ولد الشيخ(محمد حسين عبد الرحيم الغروي النائيني)في مدينة(نائين) التابعة إلى محافظة (أصفهان) في إيران عام ١٢٧٦ه/١٨٥٩م من عائلة علمية معروفة ، فوالده (محمد سعيد) من الشيوخ المعروفين في(أصفهان) وكان يلقب ب(شيخ الإسلام)(١) في (نائين) ، درس (النائيني) مقدمات العلوم الدينية في مسقط رأسه ثم انتقل إلى (أصفهان)حيث درس في حوزة الشيخ(محمد باقر الأصفهاني)(٢) وعلى يد عدد آخر من كبار العلماء نالوا فيما بعد مرجعية التقليد (٣) ، ثم انتقل إلى العراق والتحق بالحوزة العلمية في سامراء،ومنها إلى كربلاء بصحبة السيد(إسماعيل الصدر)(٤) وبقي معه سنين عدة ، وبعد ذلك غادر إلى النجف الأشرف وبالتحديد في حوزة المرجع (كاظم الخراساني)(٥) الذي قاد الحركة الدستورية في إيران .

يعد(النائيني) من كبار تلامذة المرجع(كاظم الخراساني)ومن علماء الشيعة وأكابر المحققين،تربطه ب(الخراساني) رابطة قوية،حتى صار من أعوانه وأنصاره البارزين في مهامه الدينية والسياسية،ووقف إلى جانبه عندما تبدلت حكومة إيران وأصبحت بزعامة(الخراساني)دستورية عام ١٣٢٤ه/١٩٠٦م، فضلا عن حضوره دروس السيد (إسماعيل الصدر)(٦) .

كما أصبحت له شهرة في علم الأصول والفقه والنهضة الدستورية، استقل بالتدريس بعد وفاة(كاظم الخراساني)،وكان مجلس بحثه حافلا برجال العلم والفضل وازدادت حوزته اتساعا ومن تلامذته آيات الله العظام السيد(جمال الدين الكلبايسي) والسيد (محمود الشاهرودي) والسيد (محسن الطبأطبائي الحكيم) والسيد(أبو القاسم الخوئي)والشيخ(محمد تقي الآملي)والعلامة السيد(محمد حسين الطبأطبائي)(٧) .

برز اسمه مرجعا للتقليد وألف كتبا عديدة غير كتابه المشهور(تنبيه الأمة وتنزيه الملة)أبرزها(رسالة لعمل المقلدين وحواش على العروة الوثقى ورسالة في اللباس المشكوك ورسالة في التعبدي)،له محاضرات قيمة في الأصول،وقد دون آراءه

تلميذه البارع الشيخ (محمد علي ألكاظمي ١٣٠٩-١٣٦٥ه/ ١٩١٨-١٩٤٥م) نشرت باسم ((فوائد الأصول))،كما دون تلك الآراء تلميذه الآخر المرجع السيد (أبو القاسم الخوئي)(٨)، وقد توفي عام ١٣٥٥ه/١٩٣٦م .

يتميز الشيخ(النائيني)عن أقرانه وعلماء عصره بمكانته العلمية الخاصة، فلم يكن حلقة كباقي الحلقات التي أقتصر دورها على ربط الماضي بالحاضر، وإنما حلقة مشّعة ما يزال إشعاعها متواصلا ومتوهجا في الدراسة الحوزوية التخصصية ، ولازالت آراؤه تتداولها الأوساط العلمية، وتهيمن بقوة على الفكر الأصولي في مرحلته المعاصرة،ويعبر عنها ب(مدرسة النائيني)(٩)التي انعكس أثرها على مستوى تلاميذه الذين استلموا المرجعية الشيعية فيما بعد لمدة تربو على نصف قرن(١٠).

ظهر اهتمامه بالواقع السياسي منذ العشرينيات من عمره، وتبلور ذلك عندما بلغ الخمسين، وحينها شارك بشكل فعال في الثورة الدستورية الإيرانية والمسماة أيضا (المشروطة)(١١) وتوجهها تحت إشراف المرجع (كاظم الخراساني)،وكان من أهم وأكثر دعاة هذه الثورة والداعمين لها ليس بالمواقف والفتاوى فحسب بل بكتابه المهم ((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))لاسيما بعد أن اكتشف تجذر الاستبداد السياسي في وجدان الأمة ومفاصلها الاجتماعية والثقافية والدينية وصعوبة اقتلاعه بين عشية وضحاها، لذلك جاء دفاعه عن الحكم المشروط والمقيد إيمانا منه بأن تقييد الدستور والبرلمان ومراقبة الشعب للحكومة ومشاركته في الانتخابات، بوابة مهمة وأساسية للقضاء على الاستبداد، ورأى أن الحاكم المطلق وهو(الشاه) وغيره من المستبدين يغتصبون حق الإمام الغائب (ع) وحق الناس والشعب في آن واحد، وإذا كان إنهاء اغتصاب منصب الإمام الغائب(ع) مرتبطا بظهوره يوما ليملأ الأرض عدلا كما ملئت ظلما وجورا ، وهو اليوم الذي لا يعلمه إلا الله عز وجل، فإن إنهاء اغتصاب حقوق الناس والشعب موكول إليهم ، فبإمكانهم التحرر من الاستعباد المفروض عليهم ، ومن هنا انطلق الشيخ (النائيني) ليصب جام غضبه على جهل الناس ويرفع صوته عاليا مناديا بضرورة التحرر من الاستعباد السياسي عن طريق إيجاد دستور مكتوب على غرار المسائل والفتاوى الشرعية (١٢) .

الثورة الدستورية (المشروطة)

تعد الثورة الدستورية في إيران (المشروطة ١٣٢٤-١٣٢٧هـ/١٩٠٦-١٩٠٩م) منعطفا تاريخيا مهما في حياة الشعوب الإيرانية، لأنها أحدثت تحولا واضحا في الحياة السياسية والاجتماعية،لاسيما أنها دعت صراحة إلى تقييد سلطات(مظفر الدين شاه قاجار ١٣١٤-١٣٢٥/١٨٩٦-١٩٠٧م)(١٣) ، كان هذا في وقت أيقظت فيه الهزائم المتكررة التي منيت بها إيران على يد روسيا في عهد فتح علي شاه قاجار(١٢١٢-١٢٥٠/١٧٩٧-١٨٣٤م) في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي أيقظت الإيرانيين من سبات طويل انطلقت بوادره على يد(ميرزا عباس قائم مقام)نجل(فتح علي شاه)،حينما دخلت إيران في ساحة من الصراع بين التراث والحداثة،كانت هذه الثورة واحدة من نتائج هذا الصراع، ويمكن عدها وطنية وديمقراطية انبثق عنها الدستور وتفكيك السلطات الثلاث،وأصبحت إيران أول دولة في قارة آسيا فيها برلمان ودستور،ولكن بسبب الاستبداد الملكي وتصرفات(علاء الدولة)حاكم طهران عندما علّق أحد التجار بالفلقة (أي ضربه تحت رجليه)لأنه تجاوز على تسعيرة السكر فباعه بسعر أعلى(١٤)،فضلا عن تفاقم المشاكل المادية، وعدم وجود إيرادات، واقتراض الشاه من روسيا لتغطية رحلاته العديدة إلى أوربا، ومنح الامتيازات إلى الأوربيين (١٥) .

كل هذا جعل الوضع الداخلي في إيران يسير متسارعا نحو الانهيار، فسياسة السيطرة والتزاحم الأجنبيين وعجز وفساد الإدارة الحاكمة وطغيان الأسرة القاجارية والابتزاز السياسي والاقتصادي، وبالمقابل شكلت الأزمة السياسية والاقتصادية الناتجة عن جملة هذه العوامل لتكون حركة واسعة من العصيان والرفض أسهمت في إيقاظ الحماس الجماهيري وموقف العلماء منه، وفسح المجال واسعا إلى المطالبة بتقييد سلطات(الشاه)عن طريق الدستور، تزعمها اثنان من كبار علماء الدين هما:السيد(محمد الطبأطبائي) والسيد(عبدالله البهبهاني) معتمدة على المرجعية الدينية في النجف الأشرف لاتخاذ موقف ضد السلطة القاجارية التي كانت تعارض أهداف الحركة في إنشاء مجلس شورى ودستور، وأرادت بذلك تكرار

موقف المرجعية الذي حدث عام ١٣٠٩ه/١٨٩١م (١٦) عندما برز موقف المرجع الكبير(محمد حسين الشيرازي) (*) في قضية (التنباك)، التي عنت أول ما عنته انتصار المرجعية الدينية الساحق في إيران،ذلك الانتصار الذي امتد تأثيره إلى الثورة الدستورية(المشروطة)،التي أعطت نتائج سياسية أكثر خطورة في الوسط الإسلامي، والمهم أن طريقة العلماء في التعامل مع الأحداث وكفاءتهم السياسية وحسهم الاجتماعي،هي التي حددت حجم النتائج وطبيعتها، صحيح أن تلك الأحداث وقعت في إيران،ولكنها انعكست بطبيعة الحال على العراق أيضا ، لاسيما أنها كانت توجه من الحوزة العلمية في النجف الأشرف، التي تؤكد قوة المرجعية وتأثيرها في الوسط الإيراني،رغم أن قيادة هذه المرجعية كان في العراق وليس في إيران(١٧) .

ورغم عدم قناعة (مظفر الدين شاه ١٣١٤-١٣٢٥ه/١٨٩٦-١٩٠٧م) بمجمل أهداف الثورة،إلا أنه أعطى وعدا في١٢/١٣٢٧ه كانون الثاني ١٩٠٦م بالاستجابة لمطالب الأمة،ولكنه لم يوف بوعده،وبدأ(عين الدولة)رئيس الوزراء باضطهاد كبار رجال الدين وتفريقهم،فنفى(أغا سيدجمال الدين)وتصدى لعدد من طلاب الدين وقتل بعضهم،ولذلك وجه السيد(الطبأطبائي)خطابا شديد اللهجة إلى(عين الدولة) ذكرّه فيه بوعده السابق، وفي٢١تموزمن السنة ذاتها تحصّن طلاب ورجال الدين في السفارة البريطانية ومن ثم ساروا في مظاهرة كبيرة إلى مدينة (قم) فيما يعرف بالهجرة الكبرى(١٨) ، حيث خرج الطلاب في مظاهرة أطلقت عليهم السلطة النار وقتل أحدهم ، وعندها طالب العلماء في اجتماعهم المنعقد في مسجد (الشاه عبد العظيم)(١٩) بإقالة رئيس الوزراء (عين الدولة) وقرروا الاعتصام حتى تلبية مطالبهم وهي: تشكيل مجلس نيابي ، وأصر المعتصمون على عدم الخروج رغم محاولة الشرطة إخراج الناس من المسجد(٢٠) .

ولم يجد(مظفر الدين شاه) بدا من الاستجابة ، فأصدر أمرا بتكوين مجلس نيابي منتخب،وسرعان ما تمت الانتخابات،وافتتح أول مجلس نيابي في٧/١٣٢٧ه تشرين الأول١٩٠٦م حيث منح صلاحيات واسعة لإصدار دستور جديد صادق عليه الشاه وابنه محمد علي على الرغم من أن هذا الدستور كان فيه صلاحيات واسعة تمثل

الشعب وحكومة يقرها مجلس الشورى الإسلامي ، ونظرة فاحصة إلى أعضاء هذا المجلس توضح أن علماء الدين قد اجتاح الانتخابات ، ولكن في هذه الظروف توفى (مظفر الدين شاه) في ١ تشرين الأول ١٩٠٧م وتولى مكانه ابنه(محمد علي شاه قاجار)(٢١) .

غير أن المواجهة حول الثورة الدستورية (المشروطة) برزت في النجف الأشرف، حينما وقع جدل بشأنها أدى إلى انقسام صف المجتهدين داخل الحوزة العلمية، تبلور في اتجاهين:المؤيد للدستور ويدعى (المشروطة)،والمعارض له ويدعى (المستبدة)(٢٢) ، وقد تطور الانقسام إلى مدرستين متناقضتين كما يقول (هبة الدين الشهرستاني) إن النزاع بلغ أشده بين آية الله السيد (محمد كاظم اليزدي)(٢٣)،والمرجع السيد(كاظم الخراساني)،وتحول الخصومة توسعت كثيرا، حتى انعكست آثارها الواضحة على الأمة ، إلى درجة أن طلبة العلوم الدينية من أنصار الثورة الدستورية تعرضوا لمضايقات كثيرة ، بحيث لم يتمكنوا حتى من الذهاب إلى كربلاء لغرض الزيارة خوفا على أرواحهم، غير أن التطور الأبرز في هذا الخلاف هو دخول العشائر رقما مؤثرا فيه لدعم موقف الأطراف المتنازعة ، وهي سابقة خطيرة في هذا المجال،لأن وقوف الأمة إلى جانب اتجاه ديني ضد آخر يعني انقساما في المرجعية،وتحول الأخيرة من قيادة الأمة إلى طرف يتنازع بعضه مع بعضه الآخر، ونرى في هذا الخصوص أن السيد(محمد كاظم اليزدي) طلب حضور العشائر العراقية إلى النجف الأشرف، فجاءوا مسرعين والتفوا حوله بأهازيجهم(هوساتهم)،بينما لم يكن يصلي وراء(كاظم الخراساني)إلاعدد قليل لايزيد على الثلاثين(٢٤)، على الرغم من أن أنصار الثورة الدستورية شكلوا جبهة تقدمية تدعو إلى التحديث وتعلم اللغات الأوربية ومطالعة الصحف التي كانت من الأمور المحرّمة في نظر العامة وكثير من رجال الدين!وعلى رأس قيادة هذه الجبهة كان السيد (كاظم الخراساني)والشيخ(محمد حسين النائيني)والشيخ(محمد حسين كاشف الغطاء)(٢٥) .

لقد تمخض عن هذه الجبهة (هيئة من العلماء) المؤيدون للثورة الدستورية ، دخلت في مواجهة مفتوحة مع المرجعية العليا المتمثلة بآية الله السيد (محمد كاظم اليزدي) قائد (المستبدة)،انتهت إلى صراع على مواقع النفوذ داخل المرجعية العليا، وقد مارس بعض المراجع أدوارا متباينة التأثير في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، ومنهم على سبيل المثال: أسر بحر العلوم والشبيبي والكاشاني والصافي والجزائري وكاشف الغطاء وغيرهم(٢٦) .

إن الخلاف حول الثورة الدستورية(المشروطة) هو خلاف فقهي متعلق بظروف خاصة، فآية الله السيد (اليزدي) رفض الثورة في إيران مطالبا بحكومة مستقلة استقلالا ناجزا برئاسة ملك مقيد بدستور تشريعي، في حين يرى (النائيني)وهو من الداعين إلى (ولاية الفقيه) العامة ، أن الحكم في عصر الغيبة الكبرى:وهي غيبة الإمام الثاني عشر والأخير المهدي (ع) عند الشيعة الإثني عشرية،هو للفقيه الجامع للشرائط وليس للشاه أو السلطة. وكان الخلاف بين المعارضين والمؤيدين عنيفا، لأن الرافضين كانوا يخافون من تسلل العلمانيين إلى البرلمان وتدخلهم كما يعتقدون في قوانين تخالف الشريعة، أما المؤيدون فكانوا يعتقدون أن وجود الدستور سوف يقلص من نفوذ الملك أو السلطان ويجبره إلى العودة إلى الشعب وأرادته، حيث أن وجود المجلس النيابي يعني المزيد من الإنعتاق من التسلط الملكي،ومع وجود دولة ظالمة فإن كل شيء يمكن أن يكون مزيفا،فالمجلس النيابي والدستور يمكن التلاعب فيهما والقفز من فوقهما، وهذا واحد من الأسباب التي دفعت (النائيني) إلى تأليف كتابه((تنبيه الأمة وتنزيه الملة)) (٢٧) .

غير أن انتصار الثورة الدستورية (المشروطة) هو الذي حسم الخلاف أو ساهم في تهدئته،وصار واضحا أنه لا جدوى من تصعيد الخلاف ، لاسيما بعد أن أعلن المجتهد السيد(كاظم الخراساني)الجهاد ضد الروس الذين وصلوا إيران لدعم (محمد علي شاه)،طالبا من عشائر العراق وهي : المنتفك و(بني لام) والبو محمد وربيعة وتميم وعنزة وشمر وبني حسن وعشائر أخرى، التحرك مرة واحدة ، مثلما تهيأ المتطوعون في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وبغداد وغيرها للذهاب إلى

إيران ضمن حركة الجهاد،ولكن قبل أن يخطو خطوة واحدة وصل خبر سقوط (محمدعلي شاه)إلى أنصار الثورة الذي تزامن مع خروج الروس من إيران(٢٨).

ولكن من جانب آخر أصدر قائد الشرطة في إيران في ١٣رجب ١٣٢٧ه/١٩٠٩م أمرا بإعدام الشيخ (فضل الله نوري)(**) الذي كان من المعارضين بقوة للثورة الدستورية بسبب ما عده من تسلل الخرافات إلى واقع الحركة!والغريب أنه يؤكد على الحكومة الدستورية وفق معنى كلمة((مشروطيت)) التي تستند على شرط واحد وهو القرآن الكريم والسنة النبوية لا على معنى ((انقلاب مشروطيت))أي بمعنى ثورة دينية دستورية إن صح التعبير(٢٩)،ويرى أن الاقتباس من الغرب في الحكم مخالف للإسلام!على أساس أن نظام الضرائب في الغرب مخالف للزكاة،وأن جميع الأفكار الغربية بما فيها الأنظمة والقوانين هي الأخرى منافية للإسلام!وانتقد المادة الثانية من دستور١٣٢٣ه/١٩٠٦م التي نصت على:((مساواة النصارى واليهود والزرادشتيون مع المسلمين))، كما انتقد النظام التعليمي الإلزامي المعتمد على طريقة((التلقين)) ، وأكد أنه يتعارض مع حرية الأفراد ، فضلا عن معارضته حرية الصحافة داعيا إلى فرض القيود عليها! ومنع المجلس النيابي من إقرار أي تعديل للدستور دون موافقة (هيئة العلماء)(٣٠) .

وكل هذه الانتقادات ضمّنها الشيخ فضل الله نوري في كتابيه ((حرمة المشروطة)) و((تذكرة الغافل))، وأكد فيهما السير على خطى من سبقه في شرعية السلطة السياسية الشيعية مع التأكيد على أن فكرة((أكثرية الآراء)) خاطئة، متسائلا: ((ما معنى تشريع القانون إذا كان القانون هو الإسلام وليس سواه))، معتبرا التشريعات والمساواة والقوانين مجزية لركن القانون الإلهي، إذ أن الإسلام يقوم على العبودية لا على الحرية! وأحكامه تعتمد على تفريق النقائض وجمعها،لا على المساواة، وعليه فإنه يرى أن((المشروطة)) تغريب للإسلام! وتقييد لأحكامه المطلقة، فاختار التمسك بالتقليد المتبع، بينما نظر المجتهد (النائيني) إلى التقدم الغربي كنتيجة ولدها الانفتاح على عوالم وثقافات مختلفة بما فيها الثقافة الإسلامية ذاتها(٣١) .

وعلى هذا الأساس فإن(النائيني) يخالف الشيخ (فضل الله نوري) تماما فيما يتعلق بالاقتباس من الغرب، وتصدى بقوة لكل المعارضين له،واصفا الشيخ (نوري) بالرجعية، ويبدو أن البريطانيين استغلوا هذه الخلافات ، ومارسوا أدوارا واضحة في شق صفوف المؤسسة الدينية وتعميق الاختلافات في الآراء بينها من أجل تطويق الثورة الدستورية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل لجنة برلمانية للنظر في القوانين التي صادق عليها المجلس، ضمت عددا من النواب من بينهم آيات الله (الطبأطبائي والبهبهاني) والشيخ (فضل الله نوري) قبل أن يقتل ، عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات ، وأضافت بعض المواد الجديدة على هيئة ملاحق ، وكان رأي الشيخ (نوري) هو: نقل المعركة إلى الشارع الإيراني، لإطلاع الإيرانيين على حقيقة الأمور، ولذلك نزح عدد كبير من رجال الدين إلى قرية (الري) المجاورة، واعتصموا في مسجد السيد(عبد العظيم) وهو أحد أحفاد أئمة آل البيت (ع)(٣٢) .

إن هذا الاعتصام يوضح مواقف رجال الدين في إيران تجاه القضايا السياسية التي هي في بعض الأحيان متناقضة ، والغريب أن الشيخ (فضل الله نوري) لم يشترك في الاعتصام ، ربما لأسباب عائلية ، حيث أنه صهر الشاه ، وتدخل في بعض الأمور التي كانت تسيء إلى مكانته ، فعلى سبيل المثال عندما أرادت الحكومة الروسية تشييد مصرف على ارض مقبرة قديمة جدا ، أفتى بصحة بيع الأرض((ما دامت الأرض محبوسة على الموتى ولا ينتفع منها)) ، وفضل بيعها وشراء بديل عنها ، وهو ما رفضه العلماء وبشكل مطلق مستنكرين تشييد هذا المصرف على أرض إسلامية(٣٣) .

من جانب آخر فقد أدى تصاعد الثورة الدستورية إلى إطلاق موجة عارمة ضد جناح المؤسسة الدينية الداعم للاستبداد،غير أن تنفيذ حكم الإعدام بالشيخ (فضل الله نوري) جعل(النائيني) يتراجع بعض الشيء عن أطروحته الدستورية وسحب كتابه ((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))،من الأسواق وحرقه!خوفا من غضب العامة عليه،ولذا أعدم (النائيني) فكريا أيضا،غير أن آراءه بقيت صامدة لدى معتنقيها(٣٤) .

إن تشبث كل من دعاة (المشروطة) و(المستبدة) بأفكاره وآرائه، كان يطرح كل واحد منهم إلى الظروف العامة المحيطة بالدولة الإسلامية ، وكان النجف الأشرف مسرحا لأنصار(المشروطة) الذين تأثروا بهذه الدساتير، وشجعوا على نقل هذه التجربة مع الحفاظ على التقليد الديني والاجتماعي، وذهبوا إلى التصريح بأن الحياة البرلمانية شيء كبير لمثل هذه الأفكار المتناقضة، فالمروجون للدستور،يرون أنه لا بد من وضع حد للاستبداد السياسي والديني، وأن الإمام الحسين(ع) إنما قتل بسيف الاستبداد، ولو كان نظام(المشروطة) سائدا في زمانه لاختاره المسلمون خليفة لهم بدلا من الخليفة الأموي الثاني (يزيد بن معاوية)، أما أنصار(المستبدة)وخوفا من الفوضى وعدم معرفة الناس بالانتخابات والدستور، لاسيما وأن فصل الدين عن الدولة (الحكم العلماني) كان طريقة الحكم في البلدان الأوربية ، وأن بلاد الشرق تخلو من هذه الدساتير، وان (المشروطة) تعني الشورى وقد أدت إلى ضياع الخلافة من آل البيت(٣٥)،وأكدوا أن الثورة الدستورية ما هي إلا موروث إسلامي أبدعها المسلمون واحتضنها الغرب فيما بعد عن طريق الحروب الصليبية (٣٦).

أما عن موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، فكان في البداية إلى جانب الثورة الدستورية(المشروطة)،غير أن انسحاب بعض المراجع منها،على أساس أن أيادي أجنبية تحركها بهدف عزل الدين عن الحياة الاجتماعية ، هذا فضلا عن اعتقادهم بأن الحركة (الماسونية) في إيران وقفت بكل ثقلها وراء الثورة وامتعاض هؤلاء العلماء من عودة الجنرال (أسعد بختياري) وهو إقطاعي كبير ورئيس عشيرة(البختياري) من أوربا وقيادته خيالة عشيرته وهجومه على العاصمة (طهران) للدفاع عن أنصار(المشروطة) ، لاسيما بعد أن أعلن هؤلاء عن نيتهم في تصفية النظام الإقطاعي والخانات والنظم العشائرية المستبدة(٣٧) فضلا عن تأييد المفكر الاشتراكي (لينين) لها(٣٨) .

وعلى الرغم من ذلك استطاع الجناح الإسلامي الديمقراطي من الانتصار عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م ، بعد معركة طويلة مع الاستبداد ، وهذا يعد أيضا تطور في الفكر السياسي الشيعي الذي لم يكن قد وصل بعد إلى درجة(ولاية الفقيه)،فضلا عن بروز

تيار يدعو إلى استبدال النظام الملكي بالنظام الجمهوري،مبررا ذلك بأن نظام الحكم في الإسلام هو النظام الجمهوري،داعما رأيه بآيات من القرآن الكريم(٣٩) .

وعلى هذا الأساس حفزت الثورة الدستورية في إيران علماء الدين الشيعة إلى الخوض في الحياة السياسية ومقاومة المحتلين من خلال مشاركتهم فعليا في الأحداث السياسية والمظاهرات ومطالبة الدول الاستعمارية بالانسحاب من الدول الإسلامية التي احتلتها ، ولاسيما العراق المحتل من قبل الإنكليز في الحرب العالمية الأولى(٤٠)

كما دلت هذه الثورة على أن إيران مجتمع شرقي قديم، بدأ ينهض فجأة ويمتلك الوعي بماضيه العريق ، بدليل انه طالب لأول مرة، منذ بداية القرن العشرين في الخوض بالتجربة الدستورية (٤١) .

ومع ذلك فقد ساعدت ثورة (المشروطة)، على إدراك ذاتها وفهم حقوقها وطرق تحقيقها ووضعت مستوى تقدم إيران مستندا على تطلعات الشعوب التي سنت فيها الدساتير، ولاسيما الدستور البلجيكي عام ١٢٦٨ه/١٨٥١م وبرضا مجتهدي الحوزة العلمية في إيران (٤٢) .

لقد كانت الثورة الدستورية في إيران تعبيرا عن التفاعلات الكبرى في عالم ما قبل الحرب العالمية الأولى(١٩١٤- ١٩١٨م) ، ولم تكن نتيجة الدعوات الديمقراطية من فتاوى(النراقي)(٤٣)،ولا من دعوات الإصلاح في تركيا،وإنما كان التأثير الكبير آتياً من التطورات في أوربا، كما يؤكد(محمود طالقاني) أحد أبرز قادة ثورة إيران عام ١٩٧٩م في مقدمة رسالة((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))للنائيني حيث قال:((لم تتبلور فكرة الحكم الدستوري (المشروطة) في بلد إسلامي،بل وفدت علينا من الخارج، فوجدها المسلمون مفيدة وتبنوها ، وتقدموا الصفوف الداعية إلى إقامتها ، وأصدر بعضهم فتاوى بوجوب تأييدها ، مثلما تقدم آخرون صفوف الجهاد من أجلها)) (٤٤) ، على الرغم من أن بعض العلماء ولاسيما (محمد رشيد رضا) - صاحب مجلة المنار- المعروفة لا يؤيد ما قاله(الطالقاني) حيث أشار:((لا تقل أيها

المسلم ... هذا الحكم أصل من أصول ديننا ، فنحن قد استفدنا من الكتاب المبين ، ومن مسيرة الخلفاء الراشدين (رض) لا من معاشرة الأوربيين)) (٤٥) .

إن الثورة الدستورية (المشروطة) في إيران منحت اندفاعا جديدا لحركة التحديث في جميع المجالات الفكرية والسياسية والإدارية(٤٦) ، وأفرزت طبقة من الوطنيين الثوريين الناشطين ساهموا في الأحداث السياسية التي جرت في تاريخ إيران الحديث والمعاصر،وظلت فكرامتميزا لايزال في عقول الطبقة المتنورة(٤٧)، ومزجت بين المطالبة بالحريات الديمقراطية وإدانة تعديات روسيا ، لاسيما بعد أن تحولت إيران إلى حلبة صراع خلال الحرب العالمية الأولى (٤٨) .

وفي الوقت نفسه يعد الدستور الإيراني على الرغم من بعض الإخفاقات ، رائدا في إلغاء السلطة الاستبدادية المتمثلة ب(محمد علي شاه قاجار) ، وكان وثيقة للناشطين والمؤيدين للديمقراطية،وثورة ضد الملكية المستبدة التي لا تؤمن بحرية الصحافة ولا المجلس المنتخب،مجسدا تجربة وطنية ليبرالية وضّحت سيادة القانون وسيادة الشعب وحرية الأحزاب السياسية والحداثة والفصل بين الدين والسياسة(٤٩)، مثلما وضّحت الأفكار السياسية التي طرحها قادة الثورة الدستورية (المشروطة) في جانبها الإيجابي لتأويل النص الديني ليكون قادرا على استيعاب الأفكار الحديثة وتطبيقها بما يتلاءم وروح العصر(٥٠)، وكان من نتائجها أن تشكلت واجهات سياسية تطالب من خلال مقالات الصحف التي نشرتها في ذلك الوقت بمقاومة المحتل والثورة ضده ، وتوضح ذلك في العراق عندما تأسس في النجف الأشرف فرع لجمعية (الإتحاد والترقي) العثماني عام ١٣٢٤ه/١٩٠٦م ، وظهرت صحف عديدة منها (العلم) ل(هبة الدين الشهرستاني) أول وزير معارف في الحكم الوطني وهو من قادة (المشروطة) ، ومجلة (الغري) لصاحبها (أغا المحلاتي) التي كانت صدرت باللغة العربية عام ١٩١٠م ، هذا بعد أن كانت الصحف تعد حراما وشذوذا عن الدين! وصدرت العديد من الكتب التي حاولت التوفيق بين الدين الإسلامي والعلوم الحديثة ككتاب (الهيئة والإسلام) ل(هبة الدين الشهرستاني)(٥١) ، كما

أسست (جمعية النهضة الإسلامية) عام ١٩١٧م وهي حزب سياسي ضم العديد من رجال الدين وشيوخ العشائر وغيرهم (٥٢) .

أما بصدد إخفاقات الثورة الدستورية فإنها تمثلت في أن تيارها ضم فئات اجتماعية مختلفة كعلماء الدين والتجار والمثقفين والحرفيين ، ولكن قيادة كبار علماء الدين لنشاط الثورة السياسي والفكري منع تطور وتجذر مشروعها ليشمل الإصلاح الديني ، وظل محصورا في الإصلاح السياسي ، وتضارب مصالح القاعدة الاجتماعية وتنوع وتعدد آرائها كان أحد أسباب ضعفها ولاسيما نشوب الخلاف بين العلمانيين ورجال الدين ، وبين رجال الدين أنفسهم ، الذي استفادت منه السلطة لشق صفوف الثورة بانتزاع التيار العلماني منها ، وتصفية التيار الديني ، ومن ثم تصفية العلمانيين بشكل عام ، مثلما حصل عندما رفض(محمد علي شاه)إعادة العمل بالدستور،فضلا عن الإرهاب السياسي والفكري الشامل الذي مارسه أنصار (المستبدة) من كبار رجال الدين من أمثال (كاظم اليزدي) في العراق، و(فضل الله نوري) في إيران، وكذلك الإرهاب الشامل الذي شنته السلطة القاجارية ضد دعاة الثورة الدستورية (المشروطة) والذي أدى إلى تشتتها وضعف تنظيمها(٥٣) .

ولا شك أن وفاة قائد الثورة الدستورية السيد (كاظم الخراساني) عام ١٣٣٠ه/١٩١١م وصعود السيد (كاظم اليزدي) - وهو من أنصار(المستبدة) أدى إلى تراجعها على الأقل اجتماعيا ، والأهم من كل ذلك تخلي الشيخ (محمد حسين النائيني)عن(المشروطة) وتأييده لحكم (رضا خان بهلوي) فيما بعد، والإضرار بالمصالح الاقتصادية للتجار البازار، ومن ثم تأثر طبقة رجال الدين بذلك (٥٤) .

ولكن يمكن القول أن الثورة الدستورية كانت ناجحة من خلال تحقيق هدفها السياسي المعلن بإجبار السلطة الإيرانية الحاكمة على القبول بحم دستوري وبرلمان منتخب من قبل الشعب ، ونشر الوعي السياسي بين الناس (٥٥) ، فضلا عن التطورات السياسية التي أحدثتها بما في ذلك محاكاة الغرب والاحتكاك به ، الذي قاد إلى فتح الطريق أمام الفقهاء الشيعة في إيران والعراق لتحجيم دور السلطة المغتصبة بإقامة مجلس شورى تحت إشراف الفقهاء (٥٦) .

واستطاعت هذه الثورة بقيادة (النائيني) الانطلاق نحو التوفيق بين مبادئ الإسلام، لاسيما وأنه كان يدرك التطور السريع الذي حظيت به المجتمعات الأوربية،وخاصة عندما أدخل الممارسة الانتخابية في مسألة الولاية في ظل الغيبة، وبهذا فإنه أدخل أمورا سياسية قد تكون معقولة بحكم النصوص الدينية وفق معالجات جديدة في الفقه السياسي الملائم تماما مع تطورات الواقع، والتقريب بين التحديث والنص من خلال الدستور الشرعي،وبهذا فإن(النائيني)ومن خلال كل ذلك، وضع أسس الدولة الحديثة وفق الأخلاقية الدينية العادلة في الوظائف كافة(٥٧)، وربط بين الحضارة التي توصل إليها الإنسان وبين البرلمان،وعدها من نتاج تطور الفكر الإسلامي وتأكيده على التطور الطبيعي للإنسان،وعد قوانين هذا التطور على أنها جزء لا يتجزأ من قوانين الشريعة التي يمثلها الدين الإسلامي (٥٨) .

يقدم(النائيني) دفاعا عن مبدأ الممارسة السياسية الدستورية من وجهة نظر إسلامية، ويعود مشروعه السياسي إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، عندما اهتم المفكرون بقضية المواءمة بين الجانب الديمقراطي والشورى في الإسلام ، وإلغاء الاستبداد السياسي ، ومقاومة المستعمر بكل أشكاله من خلال النقد والصراع الفكري وخاصة حينما دعا إلى إصلاح نظام الدولة والمحافظة على مصالح الأمة بعيدا عن الديكتاتورية والتحكم في مصائر الناس ، ولكن يبدو أن هذه الأفكار قد تنازل عنها بعد أن أصبح مرجعا للتقليد ، خوفا من المقلدين ، إلى درجة أنه قام بشراء جميع نسخ كتابه((تنبيه الأمة وتنزيه الملة)) ومنع نشر نصه العربي في مجلة(العرفان) عام ١٩٢٩م (٥٩) .

كتاب ((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))

يعد كتاب((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))أرقى مستوى في التنظير السياسي للثورة الدستورية الإيرانية (المشروطة)، وهو كتاب في الفقه السياسي الإسلامي الحديث ، ووثيقة تاريخية تدون واقع الفكر السياسي الذي كان قائما وقتذاك ، عندما تصدى لبقايا التحجر والانغلاق، وعمل من أجل الحرية والمساواة ، وطرح (ولاية الفقيه)

على أساس أنها مشروع للحكم والدولة ولكنها مقيدة بدستور ومجلس الشورى ، وهناك تشابه كبير بين هذا الكتاب وكتاب((طبائع الاستبداد)) لعبد الرحمن الكواكبي المطبوع في القاهرة عام ١٣٢٠ه/١٩٠٢م (٦٠) .

صدر كتاب((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))عام ١٣٢٧ه/١٩٠٩م،عندما كانت الثورة الدستورية تجتاز الفصل الأخير من مسيرتها،وكانت بحاجة إلى الدعم والحماية من التدخلات الأجنبية، أما قضية جمع الكتاب ونسخه، تتعدد الآراء والأقوال بصددها، فبعضهم يرجعه إلى اشتهاره في مرجعية التقليد ، وهناك من يرى أنه لدى تقلده المرجعية صار يرى وجود كتابه بيد خصومه حجر عثرة في طريقه إلى المرجعية، عندما يصدره الخصوم زعيما سياسيا وليس زعيما دينيا ، غير أن مسالة السياسة مع المرجعية يكذبه تاريخ المرجعية الحديث والمعاصر ، ويستند على أساس أن (الأصفهاني)لم يمارس السياسة ، وكان شريكا ل(النائيني) في معظم الأدوار(٦١) .

ترجم الكتاب إلى اللغة العربية على يد(صالح كاشف الغطاء) المعروف ب(الجعفري١٣٢٢- ١٤٠٠ه/١٩٠٤- ١٩٧٩م)(٦٢)،ونشرت بعض أجزائه في مجلة (العرفان) التي كانت تصدر في (صيدا بلبنان)عام ١٩٣٣م ، ثم نشرت أجزاء أخرى في مجلة(الموسم)في العدد الخامس من العام الثاني١٤١١ه/١٩٩٠م،وبعد ذلك نشر (رشيد خيون) تلك الترجمة في كتابه((المشروطة والمستبدة)) مع كتاب((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))،الذي نشر في بغداد عام ١٤٢٧ه/٢٠٠٦م،ثم نشر في ترجمتين عربيتين أخريين،إحداهما تحديثية على يد(توفيق السيف)،وأخرى محافظة (٦٣) .

يتضمن الكتاب آراء جريئة تتعلق بحرية الصحافة والرأي ، وآراء تخص تعليم المرأة التي يعد تعليمها في ظروف تلك السنوات أمراً خطيراً،فضلا عن اعتماده على منهج مختلف بخصوص الكثير من الآراء في قضايا عدة،ذلك أن الجدل في السلطة والنظام قائم أساسا على تكييفه المفترض ضمن خصوصيات مسالة الإمامة والنيابة وحدود ولاية الإمام ونائبه،حيث أن(النائيني)كيّفها في إطار آخر،هو:كون السلطة من الحقوق المشتركة لإفراد الأمة،متجاوزا وهو يركّز على واقع ما بعد(الغيبة)على مسألة التعيين الإلهي للإمام بوصفها موضوعات لزمن سابق، فتبحث في إطار

منهجها الخاص((مبادئ الإمامة في علم الكلام))،وإن هذه القضايا ولاسيما فيما يتعلق بعصر الغيبة،قضايا لم تنل حقها من الجدل العلمي كبقية الموضوعات الفقهية(٦٤) .

إن كتاب((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))يضرب جذوره في الوعي الإسلامي المرتبط بنشاط(جمال الدين الأفغاني)،وأفكاره تمثل أصالة النظرة من وجهة نظر خاصة ، كونه لايؤيد الحكومة الإسلامية بقدر مايوافق بين الشريعة والدستور(٦٥)، وصياغة نظرية سياسية تشدد على محاسبة الحكومة ومراقبتها،واضعة نصب عينيها مقاومة الحاكم المستبد،وتمثيل العلماء في شؤون الدولة دون مخالفة الشريعة (٦٦) .

يحوي الكتاب على مقدمتي المترجم والمحقق والمدخل وتوطئة ومقدمة في شرح حقيقة الاستبداد ، ودستورية الدولة ، وخمسة فصول وخاتمة ، يتناول الفصل الأول : حقيقة السلطة في الدين الإسلامي ، وفي الفصل الثاني : يتناول وظيفة المسلمين السياسية في عصر الغيبة،بينما يعالج الفصل الثالث:ما إذا كان هناك بديل عن الحكم الدستوري وإشكالاته، أما الفصل الرابع : فإنه يشير إلى الشبهات التي أثيرت حول الحكم الدستوري وأجوبتها، في حين يتناول الفصل الخامس : صحة تدخل النواب وبيان وظائفهم وشرائط مشروعيتها، ويذكر في الخاتمة : قوى الاستبداد وطرق مكافحته، وبشكل عام فإن(النائيني) يؤيد في كتابه هذا فصل السلطات لمراقبة المواطنين وتفكيك السلطة الشمولية والقضاء على الاستبداد(٦٧).

ولكن الغريب أن (النائيني) يذكر في كتابه: أنه رأى في منامه المرحوم آية الله (ميرزا حسين خليل الطهراني)-أحد المراجع البارزين الذين أيدوا الثورة الدستورية، تولى المرجعية عام١٣٢٦ه/١٩٠٨م- يروي بلسان الإمام الحجة المهدي المنتظر(ع) ما يلي:((إن الدستورية أسم جديد لموضوع قديم))، ثم قال(الطهراني): ((قال الإمام الحجة(ع):أن مثل الدستورية كمثل تلك الأمة السوداء التي تلوثت يدها فأجبروها على غسلها))،ويفسر(النائيني) قول الإمام الحجة(ع) على أساس أنه مطابق للواقع تماما، فهو سهل وممتنع في آن واحد ، ولم يخطر ببال أحد، وهناك قرائن عديدة

يمكن القطع من خلالها بصحة هذه الرؤيا وصدقها،وأما تلوث اليد ففيه إشارة إلى الغصب(الاغتصاب)المضاعف،حيث كانت الدستورية مزيلة له،لذا يشبهها الإمام(ع) بأنها غسل وتنظيف ليد المتصدي الغاصب من القذارة التي طالت إليها(٦٨).

لقد استخدم (النائيني) في كتابه منهجا مختلفا في تصحيحه للواقع الشرعي المفروض من قبل الفقه استنادا على (الإمامة) ، ولما كان (الإمام) غائبا فإن الفقهاء الآخرين حولوا وظائفه إلى الفقيه أو نائبه ، وهنا وقع الإشكال ، وبدأ خصومه يحاربونه ، وأشاعوا أن الإمام الغائب زارهم في المنام وهو غاضب على إعلان الدستور ، غير أنه خالفهم في ذلك ، فذكر أنه رأى في المنام الإمام ذاته وهو موافق على الدستور، على عكس ما ذكره الخصوم (٦٩) .

ونتيجة لتفاقم الخصومة وجد (النائيني) نفسه مضطرا إلى خوض صراع متعدد الجوانب ضد السلطة الدينية مرة وضد السلطة الاجتماعية مرة أخرى ، لاسيما بعد بروز دور المؤسسة الدينية في الدولة العثمانية التي كان لها تأثير في الشرائح الاجتماعية(٧٠)، ومن ثم فقد فرض على الشيخ (النائيني) مغادرة العراق عام ١٩٢٣ في عهد وزارة(عبد المحسن السعدون الأولى١٩٢٢-١٩٢٥م) بسبب مشاركته مع علماء الدين الشيعة في النجف الأشرف في إصدار فتاوى تقاطع المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي العراقي في تشرين الأول سنة ١٩٢٢م وأدت هذه الفتاوى إلى تأجيل الانتخابات لأنها تمهد للمصادقة على المعاهدة العراقية-البريطانية سنة ١٩٢٢م وكذلك احتجاجهم على نفي الشيخ مهدي ألخالصي وولديه وبعض أتباعه كما وجهوا للحكومة تهمة تزوير الانتخابات (٧١) .

ويبدو أن ذلك كان أيضا بسبب الدور الذي مارسه كتابه((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))في تاريخ الفلسفة السياسية،لاسيما في الحركات الثورية التي قادها رجال الدين،ووقع موقع اهتمام الباحثين،مما يدل على ضرورة تجديده بصورة منقحة، وخاصة عندما أبرز الكتاب:العلاقة بين الاستبداد الديني والاستبداد السياسي،وهو ما يؤكده بلغة نضالية راقية وشديدة التنظيم،مثلما وافق(الكواكبي) تماما في قوله:((أن

العوام يجدون مستعبدوهم مشتركين في حالات وأسماء وصفات لاتتعلق بهم من حيث التفريق بين الحكم المطلق والحاكم بأمره، وبين من لايسأل عما يفعل وغير مسؤول، وبين المنعم وولي النعم، وبين جل شأنه وجليل الشأن، وبناء عليه يعظمون الجبابرة تعظيمهم لله))(٧٢)،وعليه فإن(الكواكبي) و(النائيني) يؤكدان على معنى الحكومة الدستورية على وجه الخصوص،وكلاهما يعادي (الكهنوتية)أو مايشبهها، وتبدو واضحة لدى(النائيني)الذي يصف أيضا أنصار(المستبدة) بالمنافقين وعبيد السلطان ولصوص الدين وغيرها(٧٣) .

تعد أفكار(النائيني) التي وردت في كتابه((تنبيه الأمة وتنزيه الملة))أول أفكار سياسية متناسقة يطرحها فقهاء الدين الشيعة في مجال السياسة،متضمنة أفكارا حول السلطة التشريعية والتنفيذية،ودور الأمة في نظام الحكم وغيرها،ومن هنا يأتي تأثير السلطة في الفكر السياسي الشيعي الذي سيطرت عليه نظرية(الانتظار)السلبية في عصر الغيبة مع استثناءات محدودة(٧٤)،وساهم في فضح العلاقة بين الاستبداد الديني والاستبداد السياسي،وفتحت الآفاق نحو انفتاح الفكر الإسلامي نحو الغرب والاستفادة من نظريات التعليم الحديث المطبقة هناك(٧٥)،مع تأكيده على صيغة توحيدية لمنع الاستعمار الغربي من استغلال الفرقة بين المذاهب،واتخذ من سيرة الخلفاء الراشدين(رض)ومسيرتهم في مجالات العدل والمساواة، وهي نظرية جيدة وإيجابية تختلف عن مواقف بعض الشيعة السلبية بالنسبة للخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل(أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم) وذلك منذ عصر الصفويين الذين أجازوا سب هؤلاء الخلفاء علنا (٧٦) .

وعندما يؤكد على النظرة التوحيدية فإنه يقدم لنا مفهومين متباينين : يقوم الأول على القوة والتعسف والقهر والتسخير والملك للأموال وعدم المسؤولية والإلوهية ، ويقوم الثاني:على الولاية من اجل الخلافة وكالة عن الناس وباسمهم،ويتسم بالأمانة والعدل والمسؤولية ويقوم على الحق والحرية والقانون وحاكمية الله سبحانه وتعالى، محاولا توضيح شرعية الديمقراطية لفئات عديدة من الناس وقال:((إن القدر المتيقن هو نيابة الفقهاء العامة في الأمور الحسبية))(٧٧) .

ثم يتحدث في كتابه عن الجهل ودوره في تقييد فكر الأمة ، ولاسيما الجهل في الحكم والسلطة والقضايا السياسية التي تجعل من البديهي أن يعتلي الجهلة المستبدون كراسي الحكم ، ويفرضون نفوذهم بالقوة وهو أمر سلبي كبير لا تنفع معه أية علاقات ، ومن ثم فإن هؤلاء يسلبون إرادة الأمة في التغيير وسوف تتعقد الأمور لأن العامة من الناس وخاصة الذين يجهلون أصول الدين يعتقدون أن الطاعة والإقرار لهؤلاء الحكام هو من أصول الدين ، وأن العبودية والظلم من مستلزمات الطاعة لهؤلاء ، وهي فروض قادمة من إرادة السماء ، وعليه فإن(النائيني) يربط بين الجهل والاستبداد ، ويؤكد أن جهل الأمة بمسؤوليات السلطة وحقوقها السياسية هو أصل وأساس جميع القوانين التي تفتك بالأمة (٧٨) .

كما يرى أن الجهل هو أحد أبرز العوامل التي تؤدي إلى رسوخ النظام الاستبدادي،ويهاجم علماء الدين الذين يستغلون الناس وعباداتهم عن طريق إجبارهم على الطاعة العمياء، وتشويه مبادئ الدين لتمرير أسس الحكم المستبد، ومصادرة الحريات، ويبررون لإعمالهم ومواقفهم هذه بالدفاع عن الدين، وبذا فإنهم يقفون صفا واحدا إلى جانب الطواغيت في إيران،وهم الذين مكنوهم من العبث بالتعاليم ، وخاصة عندما أطلقوا على أنفسهم ألقابا كبيرة مثل(الحاكم بما يريد) و(ولايسأل عما يفعل)وغيرها، وحاولوا أن يربطوا جرائمهم تلك بإرادة ومشيئة الله عز وجل(٧٩).

ويؤكد في كتابه المذكور على المجتمعات التي يسود فيها تقديس السلطان بوصفه ظل الله والتي تتسم بالخرافة والجهل،وأن هذا السلطان يجب أن يقدّس ويطاع مثلما يعبد الله ، ومن هنا تأتي قضية(عبادة الملوك) إلى درجة أنها أصبحت راسخة فيما بعد في نفوس الأمة،وهذا خلاف مبادئ الإسلام التي تؤكد على عدم التعاون مع الحكام المستبدين الغاصبين للسلطة ، وعدم إطاعة علماء الدين الذين يكونون سندا لهؤلاء الظلمة والطواغيت،ويرى أن بعضا من علماء الدين يعدون ذلك من أوامر الدين مع أنه تشويه لمبادئ الدين الحنيف وترويج للصنمية وعبادة الأوثان،ويستشهد بالآية الكريمة((إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبّح أبناءهم ويستحي نساءهم))(٨٠)،ومرد ذلك إلى الاستبداد لأن فرعون دعا إلى

الربوبية والإلوهية وعلا في قومه بغير وجه حق معطيا لنفسه صلاحيات واسعة (٨١)

ويتحدث عن القوات التي تساند هؤلاء في حكمهم سواء كانت مليشيات أو قوات عسكرية منظمة ، ويعدها تصادر جميع القوى الوطنية من أجل تمكين أسلوبهم الإرهابي ، ويعينون على تلك القوات الفاسدين من الناس ، والذين لا دين لهم ولا قيم ولا رقيب ، وتسود روح الاستهتار والوحشية ، وأن التجاوز على قيم الدين والإنسانية عندهم مسألة طبيعية ، وأن عقيدة القتل بدم بارد بالنسبة لهم أمر طبيعي(٨٢)، ويصف جيش (محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩م) وأساليبه في قتل الناس والنواب أنهم همج ورعاع وأغبياء، ويجعلهم في صف (معاوية) ! ويقول : ((إنهم لا يملكون ذرة من الوازع الديني ، وهم لا يحبون الوطن ، ولا يشعرون بالانتماء إليه ، وأنه ما دامت القوات المسلحة تجهل مهامها ومسؤولياتها تجاه الأمة والوطن وتتنكر لها لتصبح آلة بيد المستبد ، فسوف لا نتوقع منها إلا مقارعة تطلعات الأمة ، وقمع الأصوات الحرة وخنقها))(٨٣) .

وأشار كثير إلى الإرهاب الذي مارسه في القديم الطواغيت والفراعنة،وعلل ذلك: بالحقد الذي يحمله هؤلاء الحكام على الحرية والمبادئ التي بشر بها الأنبياء والأولياء، وسعيهم لمحاربة الحرية،والتصدي بقوة لكل أساليب التعبير عن حرية الرأي، والتعبير عن العزة والكرامة ويضيف:((عند هبوب أولى نسائم الحرية والعدالة على إيران مع بدايات الحركة الدستورية،كان بعضهم يتصور أنها لن تأتي عليهم ، وأنها تختص بالحكام والمتصدين للسلطة فقط،لذلك بذلت جميع الطبقات من المعممين المتجلببين بجلباب الدين،والإقطاعيين والمتنفذين قصارى جهودها في سبيل إقامة وترسيخ الأسس الجديدة،ودعمت الحركة الدستورية، لأنها توقعت أن الموت سيطال الجيران فقط-كما يقول المثل الإيراني-حتى إذا انكشفت الحقيقة وسطع نور الشمس،انقلبوا على أعقابهم وشنوا هجوما عليها تحت شعارات مختلفة))(٨٤) .

ويتطرق إلى الحرية في اختيار الملك والحاكم فيقول:((.... أن لا تقوم السلطة على المالكية ولا الفاعلية بما يشاء ولا الحاكمية بما يريد، وإنما على أساس إقامة الوظائف والمصالح الفرعية المطلوبة من السلطة،وأن تكون اختيارات الحاكم محدودة بحدود هذه الوظائف،ومشروطة بعدم تجاوزه حدود الوظائف المقررة عليه))(٨٥) ،ويرى في قراءته للتاريخ الإيراني:أن هناك انحرافا وانهيارا في المذهب العقلي في التراث الإيراني، لأنه نظر بسطحية وسذاجة إلى مبادئ الشريعة واستنبط منها أحكاما تخالف المذهب العقلي والعلمي،فتعرض لها بالانتقاد الشديد ، وبنى نظريته على حصر عامل الانحطاط والتخلف بالعوامل الداخلية الذاتية في الأمة،ومن هنا فإنه سعى إلى استخدام المتحولات الغربية المعاصرة في قالب إسلامي تراثي،مع العلم أن التراث السياسي الإيراني تتحكم فيه مفاهيم الملكية والسلطوية المطلقة التي لايمكن استئصالها بسهولة(٨٦)،ويضيف:((أن حقيقة السلطة من وجهة نظر الإسلام وجميع الشرائع والأديان السابقة،تعود إلى باب الأمانة،وولاية أحد المشتركين في الحقوق الإنسانية العامة من دون أن تكون هناك أية مزية للشخص المتصدي))(٨٧) .

ويشير إلى الحكومة الإسلامية:((ويعدها حكومة مقيدة بالقانون،مع وجود مكانة واضحة للفقهاء في تلك الحكومة وقيامها على أساس مبدأ الانتخابات واختيار الأكثرية،وأن الحكومة الإسلامية تعمل وفق مبدأ الشورى،وترفع شعارالحرية، وتفرض القانون على الملك))(٨٨)،وأن((قضية السلطة الإسلامية هي الولاية على مجريات سياسة أمور الدولة،وبحث في مفهوم الدولة على المستويات كافة،وكتب في الحضارة الإسلامية وقرنها بالمذهب الغربي الذي ميزها عنه أسلوبها الراسخ وطبيعتها العادلة(٨٩)،وأكد على أن أصل الحكومة الإسلامية يقوم على أساس أن السلطة حق من حقوق الأمة مما يفتح الطريق أمام الأخذ بالنظام الديمقراطي أو الشورى في الحكم (٩٠) .

والحقيقة أنه في كتابه((تنبيه الأمة وتنزيه الملة)) بدل فكرة (ولاية الفقيه) إلى (ولاية الأمة) وهو الأمر الذي توافق مع دعوات الإصلاح الذي كان لأوربا تأثير

غير قليل فيه ، وخاصة التيار الإسلامي الإصلاحي الذي تجسد بالمصلحين الذين ظهروا في الوطن العربي (٩١) .

كان(النائيني)المنظر الفكري للثورة الدستورية،ولاسيما عندما تحدث عن السلطة في الإسلام التي كانت ولاية وأمانة،وتحولت إلى(مستبدة)في زمن الخليفة الأموي الأول(معاوية بن أبي سفيان)،ولكن وعي العباد بمثابة النافذة التي ينفذ منها المستبد، ويرى أن الحل في ظل الغيبة هو بتفعيل المقدمات الفقهية في ضوء الممكن، ومقاومة المنكر،وإزالة الاغتصاب،وتحديد صلاحيات الغاصب في التصرف بها(٩٢).

ومن هنا يمكن القول أن (النائيني) عد الثورة الدستورية (المشروطة) بديلا سياسيا عن دولة الفقيه أو دولة المعصوم، لأنها تخفف من سطوة الاستبداد، وتلجم الطغيان السياسي بقوانين ودستور، ويرى أن الحكومة(المشروطة)أفضل من الحكومة (المطلقة)،ويعترف أن الحاكم هو الذي يغتصب حق الفقيه في الولاية،وأن الشعب لابد أن يقاوم السلطان الجائر،لأن ذلك شرط من شروط(المشروطة)(٩٣)، ومن الوظائف الأساسية للأمة تجزئة وتصنيف قوى الدولة ووظائفها بحيث تقود كل شعبة فيها إلى ضوابط صحيحة ، وقانون عمل ، والنظر في ذلك يعود إلى دراية وكفاءة العاملين كما في عهد الإمام علي (ع) إلى(مالك الأشتر) (٩٤) .

غير أن هناك من يرى أن مشروع (النائيني) يقوم على الانفتاح على الآخر وفق تصورات الدولة الحديثة ، وهذا يعود إلى موقعه الديني ، وقربه من مشروع الإصلاح الفكري ، ونقده الفكر الاستبدادي من داخل الفكر الإسلامي ، ومن يمعن النظر في فكره ضمن الفقه السياسي فإنه سوف يجد أنه ينفتح على الواقع السياسي لتطويره ، وجاءت قراءته للواقع داخل إطار النهضة وخطابها الإصلاحي ، ومن هنا فإنه يؤسس لحياة برلمانية جديدة عندما يكون للرعية حقوقها وللحاكم واجباته ، منتقدا في أكثر من مكان الاستبداد باسم الدين والمذهب (٩٥) .

ويبدو أن السبب في ذلك هو أن كتاب((تنبيه الأمة وتنزيه الملة)) أحدث ضجة في صفوف رجال الدين والمثقفين في إيران وخارجها، وكان تضمين الكتاب بعض

الشواهد الفكرية والسياسية الأوربية سلاحا بيد أنصار(المستبدة)للتشكيك بإخلاص كاتبه للعقائد العامة التي تعتقد بها المؤسسة الدينية،فضلا عن جرأة الأسلوب الذي انتهجه في طرح أفكاره،فهو لم يتردد بالاستشهاد بمسيرة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رض) نموذجا للعدالة السياسية،وهو أمر يحمل أكثر من مغزى، وهو لم يوجه كتابه المذكور للشاه أو للإيرانيين فحسب ،لأنه أدرك أن الأهداف التي كان يمكن أن تتحقق في ربوع الدولة العثمانية،كان يمكن تحقيقها في الدولة القاجارية،وكذلك إشارته إلى نظرية الحقوق الطبيعية(***)،وفلسفة الحق الطبيعي(****)التي تبناها مفكرو عصر النهضة الأوربية،وعدها على أنها تتفق مع مبادئ الدين الإسلامي، عندما أكد على أن البرلمان أو(الهيئة الدستورية)هي الصيغة التي تؤهل تطور الحضارة الإنسانية وفقا للمبادئ الطبيعية والقوانين الإسلامية اللتين لاتناقض بينهما(٩٦).

ولذلك فإن فكر (النائيني) يبقى كلا متميزا عمن سواه في طبيعة الفكر السياسي الذي تبناه ، والموقف العملي الذي سار عليه ، وخاصة عندما أخضع التاريخ لنسق فكري مسبق وثابت سلفا ، والقارئ له يخرج بمحصلة فحواها أن (النائيني) تأثر بمصادر فكرية واجتماعية في آرائه تلك منها :

١- تأصل الاستبداد الديني والسياسي في المجتمع الإيراني ، ولاسيما في مدينة (أصفهان) التي عاش فيها ، التي شهدت نوعا من ممارسة الاستبداد ضد الشعب وحرياته أيام الدولة العثمانية .

٢- تأثره بأفكار المرجع الشيعي السيد(محمد حسين الشيرازي)فيما يتعلق بالجانب الفكري والقضايا الاجتماعية التي طرحها،التي أثرّت على إيران وغيرها من المجتمعات(٩٧).

٣ - تأثره بالفكر الديمقراطي الأوربي وخبرته بالأنظمة التي كانت سائدة في روسيا وفرنسا وإنكلترا(٩٨) ، وتأثره بالجو الثقافي الذي كان سائدا في النجف الأشرف،حيث تتواجد المرجعية الدينية الشيعية فيها،التي انعكس تأثيرها كثيرا على الحياة السياسية لكل من العراق،وكذلك الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته إيران في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي،والذي تمظهر حول النضال ضد

الاستبداد السياسي للسلطة القاجارية، ونزوعها نحو الدول الغربية بدون مراعاة مصالح الشعب الإيراني،وساهم في تجديد أفكاره السياسية الموقف الصارم الذي وقفه الشيخ(كاظم الخراساني)ضد الطبيعة الاستبدادية للسلطة الحاكمة في إيران وقمعها الحركات المعارضة المطالبة بالحكم الدستوري(٩٩).

٤- تشكل نظرية(النائيني)السياسية في الحكم رفضا للأفكار التي تدعو إلى سياسة إقامة سلطة(ولي الفقيه)كبديل للسلطة القائمة الغاصبة لحق الأمة المعصومة كنظرية الشيخ(أحمد النراقي)المتوفى١٢٤٥ه/١٨٢٩م،مثلما تشكل قطيعة مع نظرية الانتظار السلبية التي ترتكز على مبدأ عدم مشروعية إقامة السلطة الإسلامية في عصر الغيبة بناء على إنها-أي السلطة الإسلامية-حق منوط القيام بالإمام المهدي(ع)،ولا يجوز اغتصابه من أية جهة كانت سواء كان خليفة أوسلطان أوعالم دين حسب أفكار تيار (المستبدة)،ومن هنا تأتي نظرية(النائيني)لتعترف بحق الإمام الغائب في السلطة، وتعترف بأن السلطة القاجارية سلطة مغتصبة لحق الإمام المهدي(ع) وحق الأمة،ومن هنا أيضا تكمن صفتها الاستبدادية،لذلك تدعو النظرية إلى تحويل هذه السلطة من سلطة الفرد (الملك)وحاشيته إلى سلطة الأمة عن طريق الشورى التي هي حق من حقوق المسلمين كما طبقها النبي محمد(ص)والإمام علي(ع)منطلقا من حقيقة السلطة في الإسلام(١٠٠) .

٥- كما يعد موقف(النائيني)من(ولاية الفقيه)تجاوزا للفكر السياسي الشيعي السلطاني الذي يقوم على المفهوم الشكلي(نائب الإمام)الذي ظهر بعد تمذهب الدولة الصفوية بمذهب الشيعة الإثني عشرية عندما تمثلت في تلك الدولة خديعة فقهية وهي:تنازل الشاه عباس ألصفوي(٩٩٧-١٠٩٣ه/١٥٨٨-١٦٢٩م)شكليا عن السلطة للفقيه باعتباره نائب عن الإمام المهدي(ع)،ويقوم الفقيه بتوكيل الشاه عباس للقيام بمهام الحكم عوضا عن الإمام بهدف إضفاء شرعية دينية على حكمه،أما(النائيني) فإنه يفرق بين الفقهاء في الولاية التي تخص الأمور الشرعية والولاية السياسية،فيعطي للفقهاءالولاية المطلقة على الأمورالشرعية وللأمة حق الولاية السياسية من خلال مجلس الشورى مع حق الفقهاء بالمراقبة وليس الحكم(١٠١) .

ويبدو أن (النيابة عن الرب) هي فكرة فارسية سياسية سادت في بلاد فارس القديمة ، وقد أوضح الدكتور (محمد عابد الجابري) تلك الفكرة أفضل من غيره في كتابه الكلاسيكي ((نقد العقل العربي: العقل الأخلاقي العربي))(١٠٢) .

٦- يركز(النائيني) في نظريته على الفصل بين الفكر الديني والمقدسات الدينية من خلال بنيان الطبيعة البشرية للأفكار السياسية التي يطرحها علماء الدين بوصفها وجهات نظر هؤلاء حول قضايا مدنية ذات طبيعة سياسية اجتماعية تتعدد فيها وجهات نظر البشر تبعا لمصالحهم وليس تبعا لمنزلتهم الدينية،ولأجل تبيان الطبيعة البشرية للأفكار الدينية ينتزع(النائيني)القدسية من الأفكار السياسية لعلماء الدين بوصفهم بشرا يصيبون ويخطئون في مواقفهم السياسية،مشيرا إلى أن إضفاء القدسية على الرأي السياسي لعلماء الدين بهدف منع انتقاد الاستبداد الديني الذي يمارسه هؤلاء عن طريق تقديم المبررات الشرعية لتبرير سياسة الاستبداد التي يمارسها الحكام،والفئات المتنورة في المجتمع،ولهذا السبب ينزع (النائيني) القدسية من شخصية هؤلاء بوصفهم يروجون لبقاء السلطات الاستبدادية(١٠٣).

٧- يعد(النائيني) الدين أحد مكونات الوعي الاجتماعي ، وأدرك خطورة ممارسة الاستبداد من قبل علماء الدين على الأمة بهدف بقاء المسلمين وجماهير الناس مسخرين لرفاهية علماء الدين (١٠٤) ، وعلى هذا الأساس فإن (النائيني) هو أول من تحدث عن فكرة الاستبداد الديني في تاريخ إيران، بعد أن وضح أن الإسلام متوافق مع التقدم ، وأن أسوأ أنواع الطغيان هو ذلك الذي تفرضه الدولة الدينية (١٠٥) ، وأجاز اجتثاث جميع القوى الملعونة في الدولة، لأنها منشأ التدمير وسبب الجهل، وعم اضطلاعها بوظائف السلطة وحقوق الشعب (١٠٦) .

والغريب أن المؤرخ الإيراني(أحمد كسروي) اتهم العلامة (النائيني) بالجهل بحقيقة مبادئ الثورة الدستورية ، واعتقد أنه لم يكن واقعيا في ذلك ، لأن أبناء الأمة الإيرانية كانوا قد تشّبعوا بهذه المبادئ ، ويشعرون بالانتماء الحقيقي إلى دينهم ومذهبهم،ولكنهم ناصروا الثورة لأنهم وجدوا فيها انتماء حقيقيا لقيم الحق (١٠٧) .

غير أن(كسروي)لم يقدم البدائل أو يقدم أية مقترحات لحل المشكلة،ولم يعالج السبل الكفيلة بالتوفيق بين القوانين والنظريات الغربية الأوربية ومبادئ الدين الإسلامي التي يتسع نطاقها في أوساط الشعب الإيراني الشيعي الملتزم بتراثه القومي والديني والوطني،وفيما إذا يمكن الجمع بين مبادئ النظام الدستوري على الطريقة الغربية ومبادئ الإسلام بجانبه الشيعي أم لا ؟ولم يبين الأسباب التي دعته إلى التقليل من أهمية المساعي التي بذلها كل من(كاظم الخراساني والعلامة النائيني)من أجل التوفيق بين الاثنين،سوى أنه عبر عنها بأنها سوف لن تؤد إلى نتائج ايجابية، وكأنما كان من المفترض أن تتحول إيران بتطبيق المبادئ الدستورية القادمة من الغرب بين ليلة وضحاها إلى دولة أوربية،ويصّور الثورة الدستورية والمطالبين بها ومؤيديها وكأنها تتعارض مع مبادئ الدين الحنيف،وأن كل الجهود التي بذلها القادة والعلماء ومنهم(كاظم الخراساني وميرزا حسين الطهراني والعلامة النائيني) وغيرهم جهود لا معنى لها ! (١٠٨) .

وفضلا عن ذلك فقد تجاهل (كسروي) تماما ما قدمه (النائيني) من مقارنة بين الأمم الأوربية المسيحية وروسيا وغيرها من البلدان ، والطريقة التي تتصرف بها تلك الأمم في تعاملها مع واقع الأحداث، ويشير إلى الحرية التي تتمتع بها والعلاقة مع الدين ويضيف((أن جميع تلك الشعوب تدين بالمسيحية....وأن المطلعين على تاريخ العالم يعلمون بأن المسيحية الأوربية لم يكن لها قبل الحروب الصليبية أي نصيب من العلم والمعرفة والنظم السياسية،وهذا يرجع إلى أن الشرائع التي آمن بها الأوربيون لم تحو على ذلك،أو أنهم حرقوا تلك الشرائع والكتب بعد وقوع الحروب الصليبية وبرروا انكسارهم إلى تخلفهم وجاهليتهم،فجعلوا هذا المرض- وهو أساس الأمراض- نصب أعينهم وأهم أهدافهم ، فأخذوا الأصول الإسلامية في حقلي التمدن والسياسة من الكتاب والسنة ومن خطب ومواقف آل البيت(ع) ، واعترفوا برقي العقل المسلم،ولكن المسلمين نسوا مبادئهم فيما بعد وأخذوا يربطون بين الدين الإسلامي وبين العبودية،وعدوا أن هذا الدين ينفي التقدم ويخالف العقل))(١٠٩) .

الوضع في العراق

انطلقت الثورة الدستورية في كل من الدولتين العثمانية والقاجارية، وكانت لها انعكاساتها على الفكر السياسي والديني في العراق،وأحدثت صراعا انتقل من ساحة العلماء إلى ساحة العامة،الأمر الذي أفرز نتائج خطيرة ليس أقلها تعرض عامة الناس إلى أنصار الثورة الدستورية(المشروطة)بدفع من العلماء،وكان هؤلاء أقلية بالمقارنة مع الأغلبية المؤيدة للدستور،وسبب معارضة هؤلاء للثورة-كما أجمع معاصرو المرحلة-الجهل السائد آنذاك الذي يصور الديمقراطية كفرا والحرية ضد الدين انحرافا،ومن هنا انبرى الميرزا(النائيني) يوضح للمسلمين حقيقة الديمقراطية، وراح يشن هجوما عنيفا على العلماء المختلفين معه،كما جاءت الثورة الدستورية في إيران لتمنح مجتهدي الشيعة في النجف الأشرف فرصة لتطوير نظرية سياسية ترسي أساس تمثيلهم في شؤون الدولة،وهو هدف كانوا يسعون إليه ليس في إيران فحسب وإنما في العراق العثماني وفي العراق الملكي بعد ذلك،لاسيما بعد أن طلب علماء الدين في إيران من نظرائهم في النجف الأشرف الوقوف إلى جانب الثورة الدستورية(١١٠).

ولما كانت النجف الأشرف كما هو شأنها سباقة دائما للقيام بدورها الفكري والسياسي ، فقد عرف مفكروها أن أوربا حققت انجازات متقدمة بسبب احترامها كرامة الإنسان ، وتمكنها من نقل السلطة من الفرد المستبد إلى الشعب عن طريق تطور فكرة الديمقراطية وتطبيقاتها النيابية ، فضلا عن التاريخ الديني للمعرفة العلمية في النجف الأشرف الذي ارتبط بتوجيه وقيادة المنعطفات السياسية في إيران مثلما لاحظنا في الثورة الدستورية ودستور عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م حيث كان كل واحد من جناحيها المؤيد والمعارض يقوده أحد مراجع النجف الأشرف(١١١).

ومن ثم جاء الدعم السياسي للثورة الدستورية في إيران من النجف الأشرف مطالبة بالدفاع الشرعي عن المطالبة الدستورية عبر مراجع التقليد ومنهم المرجع (النائيني)(١١٢)، والواضح أن النجف الأشرف تأثرت بالثورة الدستورية (المشروطة) في إيران،ورحب بها بعض المراجع،ودافعوا عنها،وأصدر المرجع(كاظم الخراساني) فتوى أكد فيها:أن كل من يقاوم المجلس التشريعي كأنه يقاوم الدين الإسلامي(١١٣).

ويبدو أن هؤلاء المراجع قد أيدوا موقف السلطان(عبد الحميد الثاني ١٢٩٣-١٣٢٧هـ/١٨٧٦-١٩٠٩م)الذي أكد عام١٣٢٦ه/١٩٠٨العمل بدستور عام ١٢٩٣هـ /١٨٧٦م وذلك بتأثير نجاح الثورة الدستورية في إيران،على الرغم من أن هناك جهات أخرى أبدت مخاوفها من الدستور لاسيما بعد تغير موقف حزب (الإتحاد والترقي)العثماني،الذي كان يناضل ضد السلطان(عبد الحميد الثاني)،حيث جعل المراجع الشيعية توقف تأييدها لهذا الحزب بعد أن انتهج سياسة(التتريك) البغيضة،وطرحها على العرب الذين كانوا تواقين للتخلص من النير التركي(١١٤).

ومما زاد الوضع سوءا تأسيس قنصلية روسية في النجف الأشرف، عينوا عليها رجلا معاديا (للمشروطة) وهو (أبو القاسم الشيرواني) المتعاون مع (اليزدي) ، كما ظهرت على الجدران صورة تهدد (اليزدي) بالقتل ، مما أثار عامة الناس على مؤيدي (المشروطة) ، فأخذوا يضربونهم في الأسواق والطرقات (١١٥) .

وعلى الصعيد نفسه أيدت جماهير كربلاء الثورة الدستورية في تحد واضح للسلطة العسكرية وإلى أنصار(المستبدة) ، وجاء هذا التأييد في مظاهرة عارمة طافت شوارع المدينة ، قمعتها تلك السلطة بالقوة وقتلت الكثيرين ، ولجأ قسم من المتظاهرين إلى القنصلية البريطانية ، وكان لهذه التظاهرة الأثر الكبير في تحجيم دور السفارات الأجنبية في العراق (١١٦) .

فضلا عن ذلك كان في كربلاء واعظ إيراني من أنصار(المستبدة)اسمه(أكبر شاه)،وكان مؤثرا كثيرا في عامة الناس،وأعلن صراحة أنه ضد(المشروطة) قبل إعلان الدستور العثماني، وانقسم أهل كربلاء إلى فريقين ، كل فريق يكّفر الآخر(١١٧)،والمعروف أن الجهاد ضد الاحتلال البريطاني أعلن في العراق عام١٩١٤م،عندما كان الاحتلال مرفوضا بكل مبرراته من جماهير العراق،وقد تجسد هذا الرفض في ثورة العشرين التي كان لها صلة بالثورة الدستورية في إيران، إذ أن القائمين على الثورة الدستورية من كبار مراجع الشيعة كانوا من تيار هذه الثورة، وخاصة أن الثورة الدستورية كانت تطالب بملك مقيد بدستور ومجلس نيابي،وكان مؤتمر القاهرة عام١٩٢١م،قد حسم القضية العراقية بتسمية الأمير (فيصل بن الحسين) مرشحا لعرش العراق،وقد وقف العلامة(النائيني) و(أبو الحسن

الأصفهاني) ضد فكرة هذا الترشيح لعرش العراق سواء أكان هذا المرشح فيصلا أم غيره،ما لم يتحقق استقلال العراق ويشكل حكومة مستقلة عن الاحتلال الأجنبي، ومقيدة بدستور ومجلس نيابي،وهذا ما لم يرق للحكومة العراقية،حيث قامت في نهاية عام ١٩٢٣م بنفي العلماء المعارضين للانتداب البريطاني، والمحتجين على نفي الشيخ(محمد الخالصي)خارج العراق، ومن بين هؤلاء العلماء كان العلامة(النائيني) الذي شارك في الجهاد ضد بريطانيا(١١٨)،والذي بدأ دوره واضحا في نهاية ثورة العشرين في العراق ، وكان من بين الثلاثة الذين قادوا الحركة الاستقلالية التي انبثقت بين عامي(١٩٢١- ١٩٢٤م)،ومشاركته فيها لم تكن بشكل عفوي،إنما كان منطلق من إدراكه لما يحيط بثورة العشرين من مخاطر، وخشية الوقوع في الفخ البريطاني،ورأى أنها-أي ثورة العشرين-تعرضت لما تعرضت إليه سابقتها الثورة الدستورية (المشروطة) في إيران، التي نجحت في تقوية سلطة الاحتلال ، ولذلك حاولت الحكومة البريطانية بعد أحداث ثورة العشرين في العراق ، لإصدار معاهدة الانتداب عام١٩٢٢م وتزوير الانتخابات،وهذا ما دفع المراجع الشيعية ومنهم(النائيني) لتحريم الانتخابات تحريما قاطعا، غير أن المرجع السيد(محمد الشيرازي)كان يرى أن كلا التجربتين الإيرانية والعراقية غربية دخيلة ومعادية للمرجعية الدينية التي تمثل في نظر النظام السياسي الإسلامي العمالة للإنكليز (١١٩) ، ورأى أن العلماء في العراق وقفوا ضد الملك (فيصل الأول) لما أراد فتح المجلس النيابي بإشارة من الإنكليز، وعدّوا الانتخابات حراما وعليه فقد تم نفيهم خارج العراق (١٢٠) .

غير أن العلامة(النائيني)والسيد(أبا الحسن الأصفهاني) قررا العودة إلى العراق، وذلك بعد مداولات مع الحكومة العراقية التي اشترطت عليهما اعتزال السياسة(١٢١)، من جانب آخر أثرت الثورة الدستورية (المشروطة) على الشعر العراقي،وبدا ذلك واضحا في قصيدة نظمها الشاعر معروف الرصافي ومن أبياتها:

راعت سيلانيك دار الملك فانتبهت من ذاك طهران أن تخشى أمر تبريزا

حتى غدت وهي في تموز ناكسة وبات الشاه رماه الخلع مجنونا (١٢٢)

الخاتمـة :

لقد توصل الباحث من خلال ما طرحه بين دفتي بحثه المتواضع إلى جملة من النتائج أبرزها:

١- الانطلاق نحو واقع جديد في إيران متجرد عن سلبيات ومخلفات مرحلتي الدولتين الصفوية والقاجارية على المجتمع والسلطة بوجه عام .

٢- كانت الثورة الدستورية في إيران واحدة من أبرز علامات التقدم والتطور، ووقفة تاريخية مهمة عبرت عن فكر حقيقي،وضرورة لتنقية الإسلام مما علق به من ضلالات وانحرافات،وخاصة عندما تعلق ذلك باسم الدين والشريعة،واستغلالهما لاضطهاد الشعوب،وكم أفواه الناس بالحديد والنار في وقت كانت إيران وجيرانها يعيشون تحت ظل التخلف والعوز والفقر في رحاب عالم متقدم متطور تقوده حركة استعمارية عالمية هدفها السيطرة على هذه البلدان،مستغلة تخلفها الفكري والحضاري وعدم مبالاة الحكام بمصائر الشعوب .

٣- كانت الثورة الدستورية في إيران ومن خلال قياداتها الدينية ومنها قيادة العلامة(النائيني)محاولة لإيقاظ الشعوب الإيرانية وجيرانها،وكسر الجمود الذي كانت تعانيه،وهي مرحلة مهمة في حرق مراحل التخلف،والانطلاق نحو التطور بكل جوانبه.

٤- كان (النائيني) حريصا على إبراز أوجه جوانب التقدم في الشريعة الإسلامية، ومواكبتها لروح العصر،وإشراك الجماهير في الحكم،ومسؤوليتها في اختيار الحاكم ، وضرورة الثورة عليه إذا أخفق في تطبيق مواد الدستور .

ورغم كل ذلك فإن هذه الثورة أخفقت،وحصل انشقاق في صفوف المرجعية الشيعية بشأنها،وردود فعل عكسية عنيفة تركتها ولاسيما في العراق،فإن أثرها استمر في إيران وحتى بعد أن تخلى قادتها عنها وأبرزهم(النائيني)،وأصبحت واحدة من أبرز أركان الفكر الحوزوي في إيران،وأثرت بشكل واضح في مسار حركة الإسلام السياسي الشيعي فيما بعد،وتركت حركة جدل واسعة أدت إلى بروز فكر متطور وقيادات دينية متنورة منفتحة بعيدة عن التزمت .

٥-لقد كان العلامة(النائيني)لا يركز في دعوته على الأسلوب الديني السياسي الصرف،واقترب إلى حد ما من العلمانيين في دعوتهم إلى فصل الدين عن الدولة والسياسة،ودعوة الشعوب إلى الثورة على الحاكم المستبد حتى لو كان مرجعا دينيا ولاسيما إذا ما أخل بواجبه الشرعي.

الهوامش

١- شيخ الإسلام: وهو لقب يعادل لقب (المفتي) في البلاد العربية ، ويعين من قبل (الصدر):وهو مرجع ديني في الأحكام الشرعية ، ولكن بمرور الزمن اتخذ طابعا إداريا ، ولاسيما في متابعة أمور الوقف وإدارة شؤون الممالك ، ويكون (شيخ الإسلام) خاضعا لتدخلات(الصدر)، وقد تحصل تقاطعات بين المنصبين، أو أحيانا يكون(شيخ الإسلام) أعلى مرتبة ودرجة وكفاءة من(الصدر)، أما وظائف(شيخ الإسلام)فتتخلص في:النظر في الدعاوى المقدمة إليه في بيته وتتم بحضوره وهي الطلاق وأخذ أموال الغائب واليتيم ويسلمها فيما بعد للقضاة ، ومن مهامه:الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،والتدخل في فصل وحل أغلب الدعاوى والاختلافات ، وهو مدرس يدرس جميع القضاة وذوي المناصب والتابعين له يومي الأربعاء والسبت، انظر: محمد باقر الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات،طهران،١٣٠٤ه/١٨٨٦م، ج٤ ،ص٣٦٢ .

(٢) الشيخ محمد باقر الأصفهاني : وهو الشيخ محمد باقر بن الشيخ محمد أكمل بن محمد صالح الأصفهاني المعروف بالوحيد البهبهاني، ينتهي نسبه إلى الشيخ المفيد، ولد عام ١١١٧ه/١٧٠٥م بمدينة أصفهان، تلقى تعليمه في بدايات حياته في مسقط رأسه، وفي حدود١١٣٥ه/١٧٢٢م سافر إلى النجف الأشرف، وبعد إكمال دراسته سافر إلى مدينة بهبهان - من نواحي خوزستان (عربستان)- وسكن فيها مدة تقارب الثلاثين عاما، ثم سافر إلى كربلاء واستقر فيها وقام بأعباء المرجعية ، تتلمذ على يديه علماء كثيرون، ومن أهم مؤلفاته : (الحاشية على مجمع الفائدة والبرهان)و(شرح الفوائد الرجالية)و(الحاشية على الوافي) وغيرها كثير،توفي في كربلاء عام ١٢٠٥ه/١٧٩٠م ودفن فيها،محمد باقر الأصفهاني،الحاشية على مدارك الأحكام،طهران، ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م، ج١، ص ١٩.

(٣) ألإمام النائيني الثائر والمفكر،جريدة الدعوة، العدد٦٩٩، الخميس٢٥ محرم ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م ، مقال بدون اسم الكاتب ، الصفحة الأخيرة .

(٤) إسماعيل الصدر:هو السيد إسماعيل بن السيد صدر الدين محمد بن السيد صالح الموسوي ألعاملي، ينتهي نسبه إلى إبراهيم الأصغر بن الإمام موسى الكاظم (ع) ، ولد في أصفهان عام١٢٥٨ه/١٨٤٢م،وفي عام ١٢٨٠ه/١٨٦٣م سافر إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته الحوزوية ، ثم سافر عام ١٣٠٩ه/١٨٩١م إلى سامراء استجابة لطلب أستاذه المرجع الكبير السيد(محمد الشيرازي)،وبعد وفاة الأخير تولى المرجعية في مدينة سامراء مدة سنتين،وفي عام١٣١٤هـ/١٨٩٦م توجه إلى كربلاء، ومن ثم إلى الكاظمية في عام ١٣٣٦هـ/١٩١٥م واستقر بها حتى آخر حياته حيث توفى فيها في١٢جماد الأولى١٢٢٨هـ/١٩١٩م ودفن بجوار مرقد الإمامين الجوادين (ع)، انظر: محمد حسين ألعاملي ، إرشاد العقول إلى مباحث الأصول ، ط١، بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ، ج١، ص ٢٠ .

(٥) الملا كاظم الخراساني: ويقال له(الأخوند الخراساني)،لم تحدد المصادر تاريخ ولادته ، ويقال أنه ولد في مدينة مشهد بخراسان ، وقرأ فيها مبادئ علمه حتى بلغ الثالثة والعشرون من عمره عندما أكمل علوم العربية والمنطق وشيء من الأصول، ثم سافر إلى العراق عام ١٢٧٧ه/١٨٦٠م عن طريق طهران ، درس خلالها بعض العلوم الفلسفية ، وتركها في ذي الحجة ١٢٨٨ه/١٨٧١م إلى النجف فأدرك أكابر مجتهديها وأخذ عنهم ، ولاسيما في مجال الفقه ، ثم أصبح مدرسا كبيرا في النجف الأشرف ، تميز بحب الإيجاز والاختصار وتهذيب الأصول والاقتصار على لباب المسائل ، ألف كتبا عديدة ، توفي في النجف الأشرف في ذي الحجة عام ١٣٢٩ه/١٩١١م ودفن فيها . أنظر: السيد محسن الأمين ألعاملي ، أعيان الشيعة ، مجلد ١٣، ط٥ ، بيروت ، ١٤٢٠ه/٢٠٠٠م ، ص ١٨١- ١٨٣ .

(٦) أغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة ونقباء البشر،ج٢،بيروت،،١٩٥٤ ج٢ ، ص ٥٩٣ .

(٧) مركز آل البيت العالمي للمعلومات على الموقع :

http://Holynajaf .org/htm/hawzai/em/2/php?.

(٨) ألعاملي ، أعيان الشيعة ، المجلد الخامس ، ص ٣١٤ .

(٩) جريدة الدعوة ، المصدر السابق ، ص الأخيرة .

(10) Amin Banani, The Modernization of Iran , Stanford , 961,p.17.

(١١) المشروطة: وهي لفظة تركية سميت بهذا الاسم لأن القائمين عليها والذين غيروا مواد الدستور جعلوها بمثابة الشروط التي يجب أن يتقيد بها الشاه في حكم رعيته،وهذه الفكرة مستمدة من نظرية (العقد الاجتماعي) التي شاعت في أوربا بعد قيام الثورة الفرنسية عام١٧٨٩م،ومنها جاءت إلى تركيا وإيران،انظر:علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،ج٢ ،ط٥، بيروت ،٢٠٠٥م، ص ٤٨ .

(١٢) آية الله المحقق النائيني،تنبيه الأمة وتنزيه الملة،تعريب عبدالحسن آل نجف، حققه وكتب المدخل إليه:عبد الكريم آل اسحق،طهران،١٤١٩ه/١٩٨٨م،ص ٨٨ .

(١٣) يوسف عزيزي ، ثورة الدستور: انطلاقة الصحافة والأدب المعاصر، مجلة نيسان ، ع١ ، كانون الثاني ٢٠٠٨ ، ص ٢٨ .

(١٤)أحمد كسروي،تاريخ مشروطه إيران،جاب هفتم ،طهران،١٣٤٦ه ش،ص٥٨.

(15) Percy Sykes ,A History of Persia ,vol.2, London, 1958, p.359.

(١٦) طالب محيبس حسن الوائلي ، الصراع بين دعاة الإصلاح وخصومه في النجف خلال العهد العثماني الأخير، مجلة علوم إنسانية ، ع٢٤، السنة الثالثة ، أيلول ٢٠٠٥، منشور على موقع المجلة في شبكة المعلومات: http:www.ulum.n/2.htm.

(١٧) فؤاد إبراهيم،الشيعة في السعودية،جريدة البينة الجديدة،ع٦٣٢،تموز ٣١ ٢٠٠٨ .

(١٨) جمال ألبنا، الإسلام دين أمة وليس دين دولة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص١١٦ ، وكذلك : إبراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإيرانية: الجذور التاريخية ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ص ٤٨- ٤٩ .

(١٩) كسروي ، تاريخ مشروطة إيران ، ص ٥٦ .

(20) Hamid Algar, Religion and State in Iran 1785-1909,Loss Angeless, 1965,p.48 .

(٢١) إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٢٢)علاء عبد الحسين الهيمي ، حقائق عن الموقف في العراق من الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥- ١٩١١)، جامعة الكوفة ، كلية التربية بنات ، بحث على الآلة الكاتبة ، ص ٢-١٦ .

(٢٣) آية الله محمد كاظم اليزدي: من أكابر علماء الشيعة مطلع القرن العشرين ، كان يتمتع بنفوذ واسع في العراق، فارسي الأصل ، ولد في خراسان عام ١٢٤٧ه/١٨٣١م، نال المرجعية في العقد الثاني من القرن العشرين الميلادي ، كان من المعارضين بشدة للثورة الدستورية(المشروطة)،وقد نافسه كثيرا الميرزا (محمد تقي الشيرازي)الذي يليه في المرتبة الدينية والذي كان يسكن سامراء ، فشجعه خصوم (اليزدي) على الانتقال إلى النجف الأشرف ليكون قريبا من خصمه ، لمزيد من التفاصيل راجع:حسن ألأسدي، ثورة النجف، ط١، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٩٣ .

(٢٤) محمد كمال الدين،التطور الفكري في العراق، بغداد،١٩٦٠، ص٢٣- ٢٤.

(٢٥) الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء : هو محمد حسين بن علي بن محمد بن رضا بن موسى بن جعفر(ع) كاشف الغطاء أحد علماء الإمامية ، ولد في النجف الأشرف سنة ١٢٩٤ه/١٨٧٧م ، ينحدر من أسرة عريقة في الجهاد والعلم ، درس علوم العربية والرياضيات منذ سن العاشرة ، حضر دروس الشيخ كاظم اليزدي وغيره من العلماء وحظي باحترام أساتذته، كما درس الفلسفة وعلم الكلام ، صار مرجعا للتقليد بعد وفاة أخيه الشيخ أحمد ، له مقلدين في مناطق عديدة من العالم ، قضى في ربوع سوريا ولبنان ومصر ثلاث سنوات شارك خلالها في الحركة الوطنية ، كما سافر إلى النجف ومنها إلى بغداد سنة ١٣٢٨ه/١٩١٠م، وفي سنة ١٣٢٩ه/١٩١١م سافر لأداء فريضة الحج ، وبعدها عرج إلى بيروت وبقي فيها زهاء شهرين ثم سافر إلى صيدا لطباعة بعض كتبه لاسيما كتابه (الدين والإسلام)

بعد أن منع من طباعته في العراق ، كان شاعرا عرف بجزالة ألفاظه ورقة معانيه، توفى بتاريخ ١٨ذي القعدة ١٣٧٣ه/١٩٥٣م ودفن في كرمنشاه بإيران بعد أن ترك لنا مؤلفات عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر: أصل الشيعة وأصولها،الفردوس الأعلى،وغيرها،لمزيد من التفاصيل ينظر:علي الخاقاني، الكوكب الدري في شعراء الغري،النجف، ج٢، ١٩٥٤، ص ص ٦٩، ١٠٠.

(٢٦) زهير المخ ، حول النزاع والتشتت في الحالة الشيعية ، جريدة الشرق الأوسط ، ع ١٠٠٠٠٥ ، الخميس ٢٢/ربيع الأول/١٤٢٧ه/٢٠ نيسان ٢٠٠٦ .

(٢٧) نبيل الكرخي ، فوضى وأحاديث في سرد ثورة العشرين ، الحلقة الخامسة ، المحور الثالث ، المطالبة بالاستقلال ، وكالة أنباء براثا ، في ٤تموز ٢٠٠٧ ، على الموقع : . http://www.burathanews.com /news/article-23org.htm

(٢٨) علي دواني، نهضت روحانيون إيران، طهران،١٣٧٧ه ش، ج١، ص١٦٠ .

(٢٩) الوردي ، المصدر السابق ، ج٥، ص ١١٨ .

(٣٠) سعد الأنصاري ، الفقهاء حكام على الملوك : علماء إيران من العهد ألصفوي إلى العهد البهلوي ١٥٠٠- ١٩٧٩م ، ط١، د.م ، ص ١١٢ .

(٣١) نزار عثمان، نظرية الفقه السياسي عند الشيعة، جريدة السفير اللبنانية، الاثنين ، ١٠ شباط ، ٢٠٠٣ .

(32) E.Mortimer, Fath and power , The Politics of Islam , Faber and Faber , London , 1982, p.305 .

(٣٣) الأنصاري ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(34) J.M, Baflour , Recent Happenings in Persia , London , 1922, p.70-85 .

(٣٥) عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ١٠٠ .

(٣٦) النائيني ، المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

(٣٧) محمد علي أذرشب ، موقف الحوزة من الحركة الدستورية ، على الموقع :

http://www. a Zarshab .com / Deful. Asp? Page = view Date &Dir = maqalat & file = 39 .

(٣٨) لينين:فلاديمير ايلتيش لينين(١٨٧٠-١٩٢٤م)،ثوري الفكر ماركسي الاتجاه، مؤسس الحزب الشيوعي الروسي(البلشفي)، ومهندس أول ثورة بروليتارية (عمالية)، وباني أول دولة اشتراكية في العالم،ومطور النظرية الماركسيةفي عصر الإمبريالية،ولد في٢٢نيسان ١٨٧٠م في مدينة(سيمبرسك)وكان والده فلاحا، ووالدته(ماريا) طبيبة وامرأة مثقفة، وكان أخوه الأكبر(الكسندر)عضوا في جمعية (إرادة الشعب)السرية،اشترك في محاولة لاغتيال القيصر(الأسكندر الثالث) فاعتقل وأعدم عام١٨٨٧م،ساهم لينين في تجميع الحلقات الماركسية في (بطرسبورغ) في تنظيم واحد أطلق عليه(إتحاد النضال لتحرير الطبقة العاملة)،أصدر نشرة سرية سماها(البروليتاري) ، ثم أصدر صحيفة (الشرارة) ونشر كتاب(ما العمل ؟) ومنذ عام ١٩١٠م بدأ بالنهوض الثوري في روسيا،عاش الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وكان مدينا لها بوصفها حربا استعمارية تؤدي إلى تقسيم العالم ، في نيسان ١٩١٧م عاد إلى روسيا وطرح خطة ملموسة للانتقال من الثورة البرجوازية الديمقراطية إلى الثورة الاشتراكية،وفي المدة من١٩١٨-١٩٢١م كان يعمل على جبهتين: الدفاع عن الوطن الاشتراكي، ووضع أسس بناء الاشتراكية، ألف كتبا عديدة منها : حول الإمبريالية والمرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية ، وحق الأمم في تقرير مصيرها، وغيرها ، توفى عام ١٩٢٤م في قرية قرب موسكو بعد إصابته بنزيف حاد، لمزيد من التفاصيل انظر:رئاسة الجمهورية العربية السورية، الموسوعة العربية ، ط١، دمشق ، ٢٠٠٧، المجلد ١٧، ص ٣٠٥-٣٥٧ .

(٣٩) طلال مجذوب ، إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الإسلامية ، بيروت، ١٩٨٠ ، ص ٤٨ .

(٤٠)عبد الله النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، ترجمة دار النهار، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١٥١ .

(٤١) سيار الجميل ، الديمقراطية في إيران والبحث عن الحرية ، جريدة إيلاف ، ع ٩٥١ ، الأحد ١٤ حزيران ٢٠٠٩ .

(٤٢) هاني فحص، إيران: السؤال الثقافي ومفارقات المشهد، جريدة المستقبل ، ع ٣٤٥٦ ،الأحد ١٨تشرين الأول ٢٠٠٩ .

(٤٣)النراقي:الشيخ محمد مهدي بن أبي ذر النراقي المعروف بالمحقق النراقي، ولد في(نراق) قرية من قرى كاشان ببلاد إيران، لم يعرف تاريخ مولده إلا من بعض المقارنات بين الوقائع، فيضن أن يكون قد ولد في سنة ١١٢٨ه/ ١٧١٥م أو قبل ذلك بقليل، أما وفاته فكانت سنة ١٢٠٩ه/١٧٤٩م حيث دفن في النجف الأشرف، بلغت مؤلفات النراقي اثنين وثلاثين كتابا منها على سبيل المثال : معتمد الشيعة في أحكام الشريعة وأنيس التجار في المعاملات والمناسك المكية ورسالة في صلاة الجمعة ورسالة في الإجماع ورسالة في الحساب وغيرها لمزيد من التفاصيل عن حياته ومواقفه راجع:رشيد الخيون،الفقه الشيعي والدستور:النائيني نموذجا،بغداد،٢٠٠٦م،ص٥٣.

(٤٤) الخيون : المصدر السابق ص ٥٢.

(٤٥) وجيه كوثراني، مختارات سياسية من مجلة المنار: ساعد في جمع النصوص واختيارها حاتم الحوراني ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٣ .

(٤٦) جريدة الزمان ، ع ١٥٨٧، ١٩آب ، ٢٠٠٣ .

(٤٧) دانشكاه: إيران بين حواضن العالم ومفارز السياسة،جريدة الوسط،ع١٧٦٠، الاثنين ٢تموز ٢٠٠٧ .

(٤٨) آلان جريش ، قومية شديدة الحذر من التدخلات الأجنبية ، جريدة الوطن السعودية ، ع ٣٢٣٥، السبت ٨آب ٢٠٠٩ .

(٤٩) مسعود كاظم زاده ، الاحتفال بالثورة الدستورية من ١٩٠٥-١٩١١ ودستور ١٩٠٦ ، جريدة الإتحاد الإيرانية ، ع٢١، ١أيلول ٢٠٠١، مجلد٢ .

(٥٠) فاخر جاسم،تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية وعصر الغيبة ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية،الأكاديمية العربية المفتوحة،الدانمرك،٢٠٠٨،ص١٠٨.

(٥١)الوردي، المصدر السابق، ج٥، ص ١٢٦.

(٥٢) حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية ، ط١، مطبعة سبحان ، د.م ، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م ، ص ٩٤ .

(٥٣) فاخر جاسم ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٥٤) توفيق السيف ، ضد الاستبداد ، ط١، بيروت ، ١٩٩٩م ، ص ٢٧ .

(٥٥) فاخر جاسم ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٥٦) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد ، ١٩٦٥، ص١١٩.

(٥٧) عامر عبد زيد الوائلي، مقاربة بين مشروع النائيني الإصلاحي، جريدة الزمان ، ١٢ آب ٢٠٠٨ .

(٥٨) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق:الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤م، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٢٠ .

(٥٩) علي الوردي،لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٥، ص ١٢٩ .

(٦٠) النائيني ، المصدر السابق ، المقدمة .

(٦١) عامرعبدزيدالوائلي،مقاربة بين مشروع النائيني الإصلاحي،المصدر السابق.

(٦٢) عطاء الله مهاجراني، ولاية الفقيه والاستبداد الديني، جريدة الشرق الأوسط ، ع ١١١٩٣، الثلاثاء ، ٢١تموز ٢٠٠٩ .

(٦٣) المصدر نفسه .

(٦٤) طالب محيبس الوائلي ، الصراع بين دعاة الإصلاح وخصومه ،ص ٥٧.

(٦٥) هادي العلوي، لاهوت التحرير الإسلامي: التجربة والمرتقب، مجلة الحرية ، ع٢٥٥، ٢٧آذار، ١٩٨٨ ، ص ٤٢ .

(٦٦) فؤاد إبراهيم،نقد الذات الشيعية،مجلة شؤون سعودية،ع٨،تموز،٢٠٠٤،ص٢٦.

(٦٧) النائيني ، المصدر السابق ، المقدمة .

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ .

(٦٩) فاضل رسول ، هكذا تكلم علي شريعتي ، ط٣، بيروت ، ١٩٨٧، ص ٢٨ .

(٧٠) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤- ١٩٩٠، ص٩٨ .

(٧١) لطفي جعفر ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق المعاصر ، بغداد، ١٩٧٨ ، ص ١٤٥ .

(٧٢) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مصر،١٩٣٣م، ص ١٤-١٦ .

(٧٣) هادي العلوي ، لاهوت التحرير الإسلامي ، ص ١٣ .

(٧٤) فاخر جاسم ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٧٥) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، ص ١٢٥ .

(٧٦) علي شريعتي، التشيع العلوي والتشيع ألصفوي، ترجمة حيدر مجيد ، بيروت، ٢٠٠٢م ، ص ٧٧-٧٩ .

(٧٧) النائيني ، المصدر السابق ، ص ٣٣٧ .

(٧٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

(٨٠) سورة القصص ، آية ٣ .

(٨١) النائيني ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٨٢) المصدر نفسه ،ص ٨٧ .

(٨٣) المصدر نفسه ، ص ٨٧.

(٨٤) المصدر نفسه ،ص ١١٩ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .

(٨٦) فرهان الهيان، آفات الاستبداد في فكر العلامة النائيني، ترجمة عباس كاظم ، مجلة النبأ اللبنانية ، ع ٥٢، كانون الأول ٢٠٠٠م ، ص ٥٤ .

(٨٧) النائيني ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ص ١٣٧ .

(٨٩) الهيان ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٩٠) أحمد الكاتب ، المصدر السابق ، ص ١٣٥.

(٩١) النائيني ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

(٩٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

(٩٣) محمد رضا وصفي ، الفكر الإسلامي المعاصر في إيران : جدليات التقليد والتجديد ، ط٢، بيروت ، ٢٠٠١م ، ص ٥٦ .

(٩٤) النائيني ، المصدر السابق ، ص ٣٣٢ .

(٩٥) عامرعبدزيد الوائلي،مقاربة في مشروع النائيني الإصلاحي،المصدر السابق.

(٩٦) النائيني ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٩٧) كمال مظهر أحمد،دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر،بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٨ .

(٩٨) النائيني ، المصدر السابق ، ص ٣٣٠ .

(٩٩) فاخر جاسم ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

(١٠٠) النائيني ، المصدر السابق ، ص ٣٤٣ .

(١٠١) فاخر جاسم ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(١٠٢) محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي: العقل الأخلاقي العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م ، المجلد الرابع ، ص ٢٥٠ .

(١٠٣) فاخر جاسم ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(١٠٤) النائيني ، المصدر السابق ، ص ٣٣١ .

(١٠٥) عطاء الله مهاجراني ، المصدر السابق .

(١٠٦) الخيون ، المصدر السابق ، ص ٣٨٧-٣٨٩ .

(١٠٧) أندرو وينسنت ، نظريات الحكم ، ترجمة حسين بشيرية ، ط٣، طهران ، ١٣٨١ه/١٩٦١م ، ص ١٢٣.

(١٠٨) فرهان الهيان ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(١٠٩) النائيني ، المصدر السابق ، ٩٣ .

(١١٠) عبد الهادي حائري ، تشيع ومشروطيت در إيران وتفش إيرانيان مقيم عراق ، طهران ، ١٣٨١ه/١٩٦١م ، ص ١٠٨ .

(١١١) كتب القراءة ولغة التدريس عند الشيعة في العراق ، مجلة لغة العرب ، بغداد ، السنة الثانية ، ج١، ربيع الأول ١٣٣٣ه/شباط ١٩١٣م ، ص ١١٣ .

(١١٢) مهند مبيضين ، مواجهة التطرف الديني والاستبداد السياسي ، جريدة الغد الأردنية ، الاثنين ١حزيران ٢٠٠٩ .

(١١٣) حسن ألأسدي ، ثورة النجف ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٦٩ .

(١١٤) ماجد الغرباوي،الشيخ محمد حسين النائيني(منظر الحركة الدستورية)،ط١، بغداد ، ١٩٩٩م ، ص٦٣.

(١١٥) المصدرنفسه ، ص ٦٢ .

(١١٦) المصدر نفسه ، ص٦١ .

(١١٧) علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج٣، ص ١٢٠ .

(١١٨) النائيني ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(١١٩) محمد الشيرازي ، إرشادات إسلامية ، قم ، ١٤٠٤ه ش ، ص ٤٩ .

(١٢٠) النائيني ، المصدر السابق ، ص ٣٨.

(١٢١) اسحق نقاش ، شيعة العراق ، دمشق ، ١٩٩٦م ، ص ٩٩ .

(١٢٢) الخيون ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(*) السيد محمد حسين الشيرازي:هو آية الله العظمى السيد محمد حسين الشيرازي المشتهر بالمجدد ولد في ١٥جماد الأولى١٣٢٠ه/١٨١٤م،هاجر إلى النجف سنة ١٢٥٩ه/١٨٤٣م ثم إلى سامراء سنة١٢٩١ه/١٨٧٤م، قارع الاستعمارالبريطاني في إيران وقادثورة(التبغ)ضده،ومن مؤلفاته كتاب الطهارة وكتاب الصلاة وحاشية على نجاة العباد ورسائل علمية أخرى ومن مشاريعه جعل مدينة سامراء مدينة آمنة وبنى مدرسة دينية فيها كما بنى جسرا في سامراء وأمر بإعادة ترميم المرقدين الشريفين للإمامين الهادي والعسكري (ع) ومن أهم أفكاره الشورى الذي اشتهر به وخاصة شورى المراجع ، والديمقراطية الإلهية التي وضع القرآن الكريم أسسها الأولى، كما تحدث وأكد على حكومة إسلامية،توفى سنة١٣١٢هـ / ١٨٩٤م، لمزيد من المعلومات ينظر:

محسن الأمين : أعيان الشيعة ، المجلد ١٤، رقم ٩٤٦٢، ص ١٣.

(**) الشيخ فضل الله نوري:هو الشيخ فضل الله ين ملاعباس نوري،ولد في الثاني من ذي الحجة سنة ١٢٥٩ه/١٨٤٣م بقرية لاشك من توابع كجور من مدن مازندران الإيرانية، تلقى دراساته الأولية في مازندران،ثم سافر إلى طهران وبعدها إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته العليا،ولما سافرالسيد حسين الشيرازي إلى سامراء عام١٢٩١ه/١٨٧٤م ارتحل الشيخ فضل الله نوري مصطحبا خاله لشيخ حسين نوري الطبرسي مؤلف كتاب(مستدرك الوسائل)،ثم عاد سنة١٣٠٣ه/١٨٨٥م إلى طهران واستقر بها،ومن أساتذته السيد محمد حسن الشيرازي والشيخ حبيب الله الرشتي والشيخ راضي النجفي،ومن تلامذته الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي والسيد حسين الطبأطبائي القمي، كان لخطاباته وكتاباته إلى الزعماء والرؤساء تأثير بالغ في منع الأمة من التصويت على(المشروطة) ومن مؤلفاته:تذكرة الغافل وإرشاد الجاهل،وحرمة الاستطراق إلى مكة عن طريق جبل، ودرز التنظيم،وقدجمع أدعية المهدي(ع)وسماها الصحيفة المهدوية،قتل في١٣رجب ١٣٢٧ه/١٩٠٩م ودفن في صحن حرم السيدة فاطمة (ع) بمدينة قم ، لمزيد من التفاصيل ينظر:محسن الأمين العاملي ، أعيان الشيعة ، مجلد ١٣، ص٧٦-٧٧ .

(***) نظرية الحقوق الطبيعية للإنسان : كالحرية والمساواة على أساس أن هذه الحقوق فطرية في الإنسان وموروثة لا يجوز التفريط فيها ولا التنازل عنها،كما لا يجوز لأي سلطة أن تغتصبها أو تنتزعها،لمزيد من التفاصيل ينظر:علي ألشمري، قراءة في مواثيق حقوق الإنسان،مجلة النبأ، العدد٦٣،بيروت،تشرين الثاني٢٠٠١م.

(****) فلسفة الحق الطبيعي:وهي فلسفة تبناها مفكرو عصر النهضة الأوربية وتستند إلى الطبيعة الإنسانية وبالتحديد على المبدأ العقلاني للخاصية الاجتماعية للطبيعة الإنسانية ، فالإنسان له ميل طبيعي للاجتماع ، وبناء على ذلك فإن الحق الطبيعي لا يؤسسه ولايحدده أي مشروع وضعي إذ هو كوني وأزلي،لمزيد من المعلومات ينظر: إبراهيم قمودي، مبادئ فلسفة الحق عند فلاسفة العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر، على الموقع :

http://www.malak-rouhi.com/showthread.php?=12811.